

المقاصد التداولية في النحو الإسنادي

قالة فيصل*

fayssalkalla@gmail.com

المشرفة د. حياة خليفاتي.

khelif-hay@yahoo.fr

مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة مولود معمري - تيزي- وزو - الجزائر -

الإرسال: 2021/11/11

القبول: 2023/04/14

النشر: 2023/12/10

الملخص:

العمود الفقري في اللغة العربية هو الإسناد، فلا قيمة للكلام المنجز الخال منه كقيمة الشجر بلا ثمر. ويتكوّن من ركنين أساسيين، هما: المسند إليه وشرط أن يكون اسما ولا يكون فعلا، وركن ثانٍ وهو المسند والذي قد يأتي فعلا واسما عكس المسند إليه. ويأخذ ركني الإسناد حالات تتوزع بين الثبات والتحوّل، والمتكلم هو من يتصرّف فيها مع مراعاة أحوال المخاطب وعلاقته به وبالظروف المحيطة به. وهذه الحالات الثابتة أو المتغيرة يأتي بها منشئ الكلام للتعبير عن معاني ومقاصد متعدّدة ومختلفة، وعلى المتكلم أن يعرف كيف يوزع ألفاظه داخل قوالب هذه الحالات، ويحسن التوزيع ليحافظ على المعاني والمقاصد التي يريد إفادة بها المتلقّي أو أكثر دون إحداث أي خلل في الشبكة التواصلية. الكلمات المفتاح: المسند إليه، المسند، الثابت، التحوّلات، المقصد

*المؤلف المرسل

pragmatic intentions in grammatical attribution.

Abstract: The backbone of the Arabic language is the chain of transmission, as speech performed devoid of it has no value like the value of trees without fruit.

It consists of two main pillars: the predicate, and the condition that it be a noun and not a verb, and a second pillar, which is the predicate, which may come as a verb and a noun opposite the predicate.

The two corners of the chain of transmission take cases divided between stability and transformation, and the speaker is the one who acts in them, taking into account the conditions of the addressee and his relationship with him and the circumstances surrounding him.

These fixed or changing cases are brought by the speech generator to express multiple and different meanings and purposes, and the speaker must know how to distribute his words within the templates of these cases, and improve the distribution to preserve the meanings and purposes that he wants to inform the recipient or more without causing any disruption to the communication network.

Key words: Assigned to it, Predicate, Constant, Transitions, intentions.

مقدمة:

اللغة ظاهرة اجتماعية ، وظيفتها الأساسية الاتصال والتواصل بين بني بشر. طابعها طابع مُعقّد تعقيدا مركبًا إلى درجة الغموض. وقد شغلت هذه اللغة أذهان الكثيرين من الباحثين والمفكرين منذ القديم إلى يومنا الراهن. وقد تفرّق النَّاس مذاهب شتى وأبجَاهات ومدارس متعدّدة ، ودراساتهم بين المعيارية والعلمية الموضوعية والتداولية. وقد درسوا اللغة من عدّة جوانب ؛ الشّكل والمضمون والمرجع الخارجي وغيرها من الجوانب. وما شدّ انتباه بعض بحثة العلم هو موضوع الإسناد ؛ والذي يتلّون ركناه بين الاستقرار على حالتها

الأصلية ، والتحول ؛ أي خروجهما عن الأصل المألوف. وللأطراف المشاركة في عملية الخطاب وتفاعل بعضهم بعضاً دور مهم في تحديد مقاصدهم وإبلاغها فيما بينهم. والملاحظ أنّ هذه القضية طُرحت قديماً ، وما زالت إلى يومنا هذا تُطرح. فقد ألفت حولها عدّة مؤلّفات ؛ متفاوتة كمّاً وكيفاً ونوعاً ومناسبة ، وقد مسّت كلّ مجالات وجوانب اللّغة ؛ وخاصة مجال التحوّ والبلاغة.

وانطلاقاً من ذلك ، تظهر أهمّية وقيمة الإسناد وحالاته - في اللّغات بصفة عامّة وفي اللّغة العربيّة بشكل خاصّة - في ذلك التّنوع الدّلالي الذي تُحدّثه تلك الحالات الثّابتة والمتحوّلة ، وقد تفتّن لها أهل اللّغة وشدّت انتباههم ، فراح كل واحد منهم يُدلي بدلوه في هذا الميدان ، لهذا كان من الضّروري الوقوف عند هذا الموضوع ومسائله وقضاياها.

لذا تهدف هذه الدّراسة إلى إبراز هذه الأسرار المدفونة في رحم هذا الإسناد ، وحالاته التي يظهر عليها عند تأدية المتكلّمون للكلام. وأيضاً إثبات الدّور الذي تلعبه الأطراف المتفاعلة في دورة التّخاطب في تحديد المعاني والمقاصد وتنوّعها. كما تهدف إلى الآثار الجانيّة التي قد يُبصرها الحاذق عند إساءة مستعمل اللّغة في تعامله مع هذه الحالات ، وموقف السّامع وردّة فعله عند وصول إليه الرّسالة وهي حاملة للخلل.

وتسعى هذه الدّراسة إلى الإجابة عن بعض الإشكاليات أهمّها: ما المقصود بالإسناد؟ وما معنى المسند إليه والمسند؟ وما حالاتهما من حيث الثبات والتحوّل؟ وما تأثيراتها في الكلام وتحديد الأغراض والمقاصد أثناء عمليّة الكلام؟ وما الدّور الذي يلعبانه كلّ من المتكلّم والسّامع في تنويع المعاني بتلك الظّاهرتين (الثّبات والتحوّل) وتحديد المقاصد؟ وما هي أهمّ المشاكل التي ينجم عنها عند إساءة مستخدمي اللّغة لهما عند الاستعمال؟ وما هي التّصائح التي يمكن تقديمها للباحث أو القارئ أو مستعمل اللّغة لتفادي الوقوع في مثل هذه المشاكل؟

وستكون محاولة الإجابة عن هذه الإشكالات في شكل محاور والتي بلغ عددها أربعة وهي مفصلة كالآتي:
التمهيد.

أولاً: معنى التداولية ومعنى المقاصد.

ثانياً: الإسناد في اللغة العربية:

- 1- معنى المركب الإسنادي.
 - 2- سبب اختيار مصطلح الإسناد وإسقاط المصطلحات الأخرى.
 - 3- مواضع ركني الإسناد:
 - أ- مواضع المسند إليه.
 - ب- مواضع المسند.
 - 4- المسند إليه والمسند المتعددان.
 - 5- زكني الإسناد من حيث الأفراد والجملة.
 - 6- الإسناد بين الحقيقة والمجاز.
 - 7- المركب الإسنادي من جانب الإخباري والإنشائي.
 - 8- المسند إليه والمسند من جانب الإفادة ومن غير الإفادة.
 - 9- المسند إليه والمسند بين الإطلاق والتقييد.
- ثالثا: العناصر التداولية ودورها في الإسناد في تحديد المقاصد:
- 1- دور الأطراف المتخاطب (المتكلم والمتلقي) في الإسناد في تحديد المقاصد.
 - 2- دور المعرفة المشتركة في تحديد المقاصد في الإسناد.
 - 3- دور مبدأ التعاون في تحديد المقاصد في الإسناد.
- رابعا: أحوال المسند إليه والمسند والمقاصد من استعمالاتها:
- 1- حفظ أصل التركيب:
 - 1-1 مقاصد المتكلمين من حفظ أصل الوحدة الإسنادية.
 - 1-1-1 المقاصد من ذكر لركني الإسناد.
 - 2-1-1 المقاصد من حفظ أصل الترتيب في الوحدة الإسنادية.
 - 3-1-1 المقاصد من حفظ أصل النوع (تعريف ، تنكير) في الوحدة الإسنادية الاسمية.
 - 2- العدول عن الأصل:
 - 1-2 التحويل الخطي:
 - 1-1-2 التحويل بالاستبدال.
 - 2-1-2 التحويل الترتيب.
 - 3-1-2 التحويل بالزيادة (الإضافة).

4-1-2 التحويل بال حذف.

5-1-2 التحويل بالصيغة.

2-2 التحويل فوق خطي.

الخاتمة.

أما المنهج الذي تمّ الاعتماد عليه في الدّراسة والتّحليل هو منهجٌ وصفيّ يتناسب مع طبيعة الموضوع ؛ فقد تمّ وصف المادة اللّغوية وصفا علميًّا موضوعيًّا بعيدا بها عن الفلسفة وإطلاق حولها الأحكام الذاتية التي لا تسمن ولا تغني من جوع ، لكن هذا لا يعني أنه خالٍ من منهج آخر ؛ بل هناك منهج تاريخيٍّ لكّنه ضمنيّ حيث تم الرجوع قليلا إلى الوراء وانتقاء بعض الأفكار والآراء من التراث ؛ كسيبويه وابن جنّي وعبد القاهر الجرجاني وابن هشام الأنصاريّ.

تمهيد:

بادئ ذي بدء نشير إلى أنّه لا يخفى لدى الجميع أن لكلّ كلام لسان ، ولكلّ لسان كلام. ولكلّ جنس لغة ، ولكلّ لغة جنس.¹ ولكلّ لغة عدد محصور من الأصوات الهجائيّة الساكنة والمتحرّكة. وللفتنا العربيّة تسعة وعشرون صوتا بعد فصل الهمزة عن الألف ؛ وهذا ما أثبتته الخليل بن أحمد الفراهيدي ويقول فخري فيه: " وقال الخليل بن أحمد: إنّ حروف اللّسان العربيّ تسعة وعشرون حرفا ، منها:²

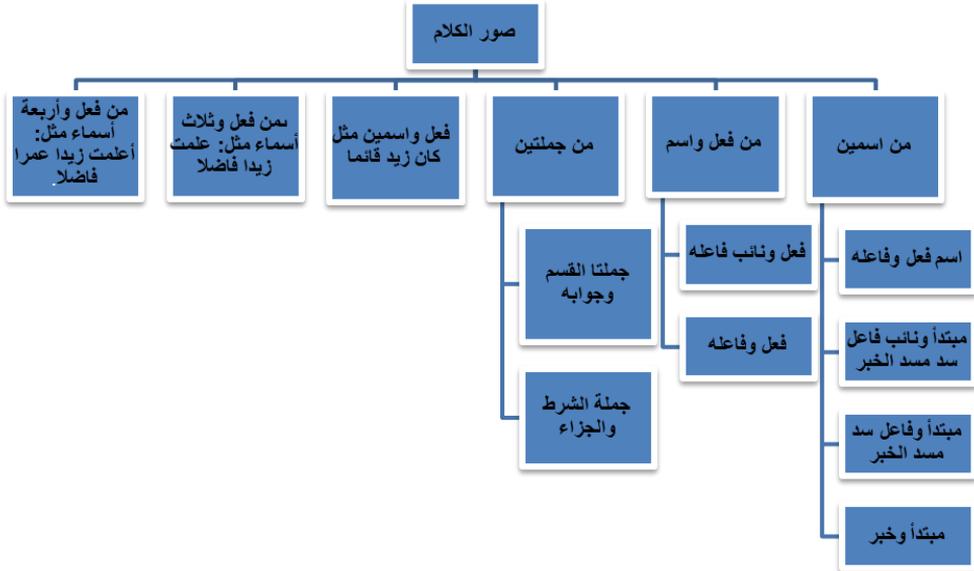
1- خمسة وعشرون حرفا صحاح ، لها مواضع نطق ، تنطق منها ، في جهاز النطق (أي لها أحياد ومدارج).

2- أربعة حروف جوف ، هي: الواو ، الياء ، الألف اللّينة ، الهمزة ؛ وسوّيت جوبا لأنّها تخرج من الجوف ، أي ليس لها منطقة نطق تخرج منها ، في جهاز النطق ، بل هي في الهواء الصّادر من الجوف "³.

وبهذه الأرقام الصوتيّة الضيّقة يتم توليد منها ما لا حصر من الكلمات ، ثمّ توزيعها داخل قوالب القواعد المحدودة ، وإنشاء وفقها ما لا يمكن لأصابع اليد عدّها - جملا وعبارات وتراكيب ؛ خبريّة - ثابتة ومنفيّة - وإنشائيّة - طلبية وغير طلبية ، حقيقيّة ومجازيّة.

إذن هناك مراحل للإنجاز الفعلّي للكلام ؛ التي ينطلق من الجزء ليصل إلى الكلّ ؛ أي من وحدة لغويّة دنيا إلى وحدة كبرى ، أو بعبارة أخرى من صوت ، فكلّمة مع التّصرف فيها

في الوزن والصياغة، فتأليف جزئي، ثم تأليف كلي. لكن الأمر المهم في هذه العملية هي تعالق الكلمات مع بعضها بعضا وإنتاج أضرب من التآليفات؛ وقد تحدت نحاة ولغويون العرب قديما وحديثا عن هذه الظاهرة، ولعل أشهرهم هشام الأنصاري (ت 761هـ - 1360م) الذي فضل استعمال مصطلح الائتلافات. ويمكن اختصار كلامه في الشكل المشجر الآتي حتى تسهل على القارئ عملية الفهم والاستيعاب، وإليك المشجر:



ولكن الجانب المهم في الائتلافات هو العلاقات التي تظهر من تراكب الألفاظ مع بعضها البعض، وسمي هذا التراكب بعدة تسميات؛ وأشهرها المركب، والذي عرفه بعضهم بالقول: "المركب: قول مؤلف من كلمتين أو أكثر لفائدة، سواء أكانت الفائدة تامة ... أم ناقصة ..."⁴ وتنحصر هذه العلاقات في ستة صور أو أنواع؛ ويقول غلاييني في هذا التحديد "والمركب ستة أنواع: إسنادي وإضافي وبياني وعطفي ومزجي وعددي"⁵.

– **المركب الإضافي:** وهو ما تركب من المضاف والمضاف إليه. وعرفه بعضهم بالقول: يُعرب صدره بحسب العوامل ويُجرُّ عجزه بالإضافة، تقول: جاء عبد الملك ..."⁶

- **المرگب البياني:** كل كلمتين كانت ثانيتهما موضحة معنى الأول،⁷ والجزء الثاني يتبع الأول في إعرابه. وهذا الحكم قال فيه غلاييني: " وحكم الجزء الثاني من المرگب البياني أن يتبع ما قبله في إعرابه كما رأيت ".⁸ وهو ثلاثة أقسام: مرگب وصفي، مرگب توكيدي، مرگب بدلي.⁹

● **مرگب وصفي:** ما تألف من الصفة والموصوف.¹⁰

● **مرگب توكيدي:** ما تألف من المؤكد والمؤكّد.¹¹

● **مرگب بدلي:** ما تألف من البديل والمبدل منه.¹²

- **المرگب العطفي:** وهو ما تألف من المعطوف والمعطوف عليه ويتوسط بينهما حرف العطف.¹³ وحكم ما بعد حرف العطف أن يتبع ما قبله في إعرابه.¹⁴

- **المرگب المزجي:** ما تألف من كلمتين رُكبتا فجعلتا كلمة واحدة. وهو أنواع علم، وغير علم،¹⁵ وأيضا الجزء الثاني من الكلمة كلمة وبه؛ فالعلم يعرب إعراب ما لا ينصرف، بينما غير علم يبني الجزأين على الفتح، أما المرگب المزجي الذي جزؤه الثاني وبه فإنه يبني دائما على الكسر.¹⁶

- **المرگب العددي:** هو كل عددين كان بينهما حرف عطف مقدر وهو من أحد عشر إلى تسعة عشر، ومن الحادي عشر إلى التاسع عشر.¹⁷

- وأخيرا **المرگب الإسنادي** ويسمى أيضا بالجملة عند بعضهم. وقد أشار إلى هذا غلاييني في قوله: " والمرگب الإسنادي (ويسمى جملة أيضا) ... ".¹⁸ ولكن هذه المسألة لها حديثها لاحقا بالتفصيل، وهي قلب هذا البحث.

وهذه المرگبات بصفة عامة والوحدة الإسنادية بصفة خاصة وأخص إذا حافظت على معدنها؛ نوعا (معرفة، نكرة)، رتبة، حضورا أو غيابا فهي أصلية، وإذا خالفت معدنها فهي انزياحات؛ وأطلق عليها تسمية التحويلات. ويلجأ المتكلم إلى احترام النظام اللغوي الأصلي للغة أو يقوم باختراقات هذا النظام وخاصة على المستوى التركيبي لتأدية بها جملة من المقاصد وتبليغها للمستمعين. والبحث عن المعاني والمقاصد التي يؤديها المتكلمون بالوحدة الإسنادية وبأحوالها من عمل اللسانيات التداولية، وانطلاقا من هذا السطر يكون

تقديم بعض مفاهيم للتداولية وللمقصد ؛ حتى تتشكّل لدى أذهان بحثة وطلاب العلم صورة واضحة عنها ، وإليك التفصيل:

أولاً: معنى التداولية ومعنى المقصدية

تعني التداولية في اللغة الثقل والدوران أو التّواصل ، وأيضا معنى الحركة أو التّفاعل. ويقول طه عبد الرّحمن في هذا السّياق: " تداول الناس كذا بينهم يفيد معنى تناقله الناس وأدأروه فيما بينهم ... فالنقل والدوران يدلان بذلك ، في استخدامهما اللغوي ، على معنى النقلة بين الناطقين ، أو قل معنى التواصل ، ويدلان على استخدامهما التجريبي على معنى الحركة بين الفاعلين ، أو قل على معنى التفاعل ، فيكون التداول جامعا بين جانبيين اثنين هما: التواصل والتفاعل ".¹⁹ والتداولية مصطلح جديد ظهر بمفهومه الحديث سنة 1938م على يد الفيلسوف الأمريكي تشارلز موريس (Charles Morris) ؛ والذي يقصد به فرع من الفروع الآتية: علم التراكيب الذي يهتمّ بالعلاقات الشكليّة بين العلامات بعضها مع بعض ، وعلم الدلالة والذي يركّز على علاقة العلامات بالأشياء الدالة عليها أو التي تحيل إليها ، وعلم التداولية يهتمّ بدراسة علاقة العلامات بمفسّريها.²⁰

وقد طوّرها ثلاثة من فلاسفة اللغة المنتمين إلى التّراث الفلسفي لجامعة أكسفورد هم: أوستين (Austin) ، وسيرل (Searle) ، وجرايس (Grice) ، وهؤلاء الثلاثة مهتمّون بطريقة توصيل معنى اللغة الإنسانيّة الطبيعيّة من خلال إبلاغ مرسل رسالة إلى مستقبل يفسّرها ، ولكن الثّلفت للنظر أنّهم لم يستعملوا مصطلح التداولية.²¹

وقد قيل أن أوّل واضع مصطلح التداولية من العرب هو الفيلسوف اللغوي طه عبد الرحمن وذلك سنة 1970م ،²² وتعريفه لمصطلح التداولية موصول بالمدلول اللغوي ويقول: " فالتداول عندنا... وصف لكل ما كان مظهرها من مظاهر التواصل والتفاعل ... من عامة الناس وخاصيتهم ".²³

لكنّ مفاهيم التداولية تعدّدت واختلّفت حتّى تعقّدت تعقيدا مرّكباً يستحيل فكّه ؛ أي هذا التعقيد. وعبر عن هذا الرّأي سعيد علوش في قوله: " التداولية! درس جديد وغزير ، إلا أنّه لا يمتلك حدودا واضحة ".²⁴ ولعلّ — في رأينا — أفضل وأحسن التعريفات حسب أقوال الباحثين والمفكرين: " استعمال اللغة في السّياق "²⁵ أو " اتّجاه يعنى بأثر التّفاعل التّخاطبي في موقف الخطاب ... "²⁶ أو " دراسة علاقة النّشاط اللّغوي بمستعمليه ، وطرق صياغة ،

العلامات اللغوية بنجاح، والسياقات، والطبقات المقامية المختلفة التي يُنجز ضمنها الخطاب، والبحث عن العوامل التي تجعل من الخطاب رسالة تواصلية واضحة، وناجحة، والبحث في أسباب الفشل في التواصل باللغات الطبيعية²⁷ أو بتعريف آخر ونراه الأمثل للدراسة والتحليل ويقول نصّ التعريف: "التداولية فرع من علم اللغة يبحث في كيفية اكتشاف السامع مقاصد المتكلم speaker intentions أو هو دراسة معنى المتكلم speaker meaning"²⁸ وأيضاً هناك تعريف آخر للتداولية ويمكن الاعتماد عليه في الدراسة ويقول نصّ التعريف: "فيعدُّ التداولية علم الاستعمال اللساني ضمن السياقات. ويتوسّع أكثر، هي استعمال العلامات ضمن السياقات"²⁹.

من خلال التعريفات السابقة يتبين لنا أن التداولية علم يبحث عن معنى المتكلم وعن مقاصده في السياق الذي جاء فيه كلامه؛ ويشمل السياق: السامع والمتكلم والزمان والمكان، والمعرفة المشتركة، وهذه الأخيرة تُركّز على محاور رئيسية أهمها: الافتراض المسبق، والأقوال المضمرة، والاستلزام الحواري، وغيرها.³⁰ وهذه المحاور اصطلاح سعيد علوش عليها بالمفاهيم وقد ربّتها في كتابه المترجم بهذا الشكل: الفعل والذي ذهب إلى أنّ اللغة ليس تمثيل للعالم بل تخدم إنجاز الأفعال، ويلى هذا المفهوم السياق الذي يعني الوضعية الملموسة والتي توضع وتنطق من خلالها مقاصد وآخر مفهوم ذكره الانجاز.³¹

إذن التداولية تعتمد على مقاصد المتكلمين مركزة على عنصر السياق بما فيه المتكلم والسامع وعامل البيئة (المكان والزمان)، ولا يقف عند هذا الحد بل يتجاوز ذلك إلى عنصر العلاقة القائمة بين أطراف المتكلمين والتي اصطلاح عليها بالمعرفة المشتركة، وترتكز على ثلاث عناصر أساسية؛ الافتراض المسبق والأقوال المضمرة والاستلزام الحواري.

والملفت للنظر أن المقصد يُمثّل العمود الفقريّ في اللسانيات التداولية بل حجره الأساس. ونخّاة العرب القدامى اهتموا بالتداولية وبالمقاصد، وهذا ما أثبتته أبو زيد في قوله: "نشير إلى أنّ جُلّ مبادئ التداولية حاضر في تراثنا العربي، ولو بمصطلحات مغايرة أو غير منضبطة، وذلك من بداية طلائع الدرس اللغوي مع سيبويه، وصولاً إلى التقاد والبلاغيين المتأخرين"³². وقد أكد ذلك (كمال بشر) في قوله: "إنهم لم يقتصرُوا على النظر في بنية النصّ اللغوية، كما لو كان شكلاً منعزلاً عن العوامل الخارجية التي تلفّه وتحيط به، وإنما أخذوا مادتهم اللغوية... على أنّها ضرب من النشاط الإنسانيّ الذي يتفاعل مع محيطه

وظروفه ، كما فطنوا إلى أن الكلام له وظيفة ومعنى في عملية التواصل الاجتماعي ، وأن هذه الوظيفة وذلك المعنى لهما ارتباط وثيق بسياق الحال ، أو المقام وما فيه من شخص وأحداث ظهر كله في دراساتهم وإن لم ينصوا عليه مبدأ من مبادئ التّقييد أو أصلا من أصول نظرتهم اللغوية³³ يفهم مما سبق أن التّحو العربي القديم لم يقتصر فقط بالبنية الداخليّة للغة ، ولم يتوقف عند حدودها بل تجاوزها إلى حدود أرحب وأوسع والمتمثلة في السياق الاجتماعي وما تشمله من العناصر (المتكلّم والمخاطب ... الخ) فالمتكلّم هو فاعل الكلام ، وحضوره يستدعي وجود السّامع ، فلا يمكن استغناء أحدهما عن الآخر فهما طرفان مكملان لحلقة الخطاب أو دورة التّخاطب .

وقبل التّوسع في هذا العنصر لا بدّ أوّلا تقديم تعريفا للمقاصد ؛ وقد جاء هذا المصطلح بصيغة الجمع ومفرده المقصد وجذره القصد. وله عدة معان في اللغة وهي ثابتة – إن صح القول – بالإجماع والاتفاق عند أصحاب المعاجم والقواميس العربية قديمها وحديثها ، وتم محاولة انتقاء أشهر معانيه ، وأبرزها: استقامة الطريق ، سهل وقريب ، العدل ، الاعتزام والتوجه ، النهود والنهوض ، وأيضا الغاية ، التنكيت ، وغير ذلك من المعاني.³⁴ أما اصطلاحا فأفضل التعاريف ذلك التعريف الذي أتى به عبد الرحمن وقد قابل معاني المقصد بأضدادها ؛ حيث ذكر أوّلا المقصد ومقابلة ضد اللغو ؛ ويقول في هذا المقام: " يستعمل الفعل قصد بمعنى هو ضد الفعل: لغا ، يلغو لما كان اللغو هو الخلو عن الفائدة أو صرف الدلالة ، فإن المقصد يكون ، على العكس من ذلك ، هو حصول الفائدة أو عقد الدلالة " ³⁵ وسمى هذا المعنى بالمضمون الدلالي.³⁶ ثم انتقل إلى معنى آخر للمقصد بعدما قابله بضد السهو ويقول في هذا المعنى: " يستعمل الفعل قصد أيضا بمعنى هو ضد الفعل: سهو يسهو. لما كان السهو هو فقد التوجه أو الوقوع في النسيان ، فإن المقصد يكون ، على خلاف ذلك ، هو حصول التوجه والخروج من النسيان ... إن المقصد بمعنى القصد هو المضمون الشعوري أو الإرادي " ³⁷ وأخيرا المعنى الثالث للمقصد هو ضد اللهو ويقول طه عبد الرحمن: " ... لما كان اللهو هو الخلو عن الغرض الصحيح وفقد الباعث المشروع ، فإن المقصد يكون ، على العكس من ذلك ، هو حصول الغرض الصحيح وقيام الباعث المشروع " ³⁸ وهذا المعنى سماه بالمضمون القيمي .

وقد اختصر طه عبد الرحمن معاني المقاصد في سطر واحد وحصرها في ثلاث معاني وهي: حصول الفائدة، حصول النية، حصول الغرض. وانطلاقاً من هذه المعاني الثلاثة نستنتج أن المقاصد إما تبحث في المضامين الدلالية لأي خطاب مهما كانت طبيعته، وإما تبحث في المضامين الشعورية أو الإرادية، وإما تبحث في المضامين القيمة للخطاب. ويمكن استنتاج شروطاً للمقاصد والتي لا بد من حضورها وتوفرها، فهي ضرورية جداً لا يمكن الاستغناء عنها، فانعدامها وخلو الكلام منها يعد كلاماً لا قيمة له ولا خير فيه. وتمثل هذه الشروط في حضور العقل وعدم السرحان والشروذ واللهو واللغو؛ أي الكلام الذي يخرج من أفواه هؤلاء الأصناف السالفة الذكر لا معنى له. فمثلاً المجنون يتكلم ولكن كلامه لا يحمل مقاصد لأن وعيه غائب تماماً، وكذلك فكلام الإنسان في حالة الغضب أو المرض الشديد وما يطلقه من أحكام جاهزة لا يحمل مقاصد مادامت كلماته أطلقها في حالات لم تكن ذاته حينها مستقرة. وغير ذلك من الشروط.

وقد ظهرت في دراسات ومصنفات نحاة العرب القدامى علاقة السياق الخارجي بمقاصد المتكلمين، ومصنفاتهم التي تركوها للأجيال اللاحقة لدراستها خير دليل. ومن أمثال هؤلاء: سيبويه (ت 180هـ - 796م) الذي بين دور غرض المتكلم وإرادته في التوجيه النحوي؛ وإليك مثلاً في الحال والذي يقول فيه: "والمعنى أنك تريد أن تنبهه له منطلقاً، لا تريد أن تعرفه عبد الله؛ لأنك ظننت أنه يجهله، فكأنك قلت: انظر إليه منطلقاً، فمنطلق حال قد صار فيها عبد الله".³⁹ ولقد قيل عنه في المقاصد: "فلو انطلقنا من مبدأ القصدية، الذي يعد الكشف عنه غاية الأدوات الإجرائية في التداولية، لوجدنا له أثراً بينا عند سيبويه ..."⁴⁰ وكذلك عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ - 1078م) لها الحق الأفاضل للمعاني وربطهما بمقاصد المتكلمين ويقول في هذا الموضوع: "واعلم أن هذا الذي ذكرت لك في الهمزة وهي للاستفهام قائم فيها إذا هي كانت للتقرير. فإذا قلت: (أأنت فعلت ذلك؟) كان غرضك أن تقرره بأنه الفاعل .."⁴¹ ومن هؤلاء أيضاً الجاحظ (ت 392هـ - 1002م) الذي اشترط لتحقيق التواصل الجيد مراعاة المتكلم مخاطبه ويقول في هذا المقام: ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاماً، ولكل حالة من ذلك مقاماً، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات ..."⁴²

نخرج الآن إلى موضوع آخر جديد وهو محور البحث ألا وهو الإسناد وما يتعلق حوله من قضايا ومسائل.

ثانيا: الإسناد في اللغة العربية

1- معنى المركب الإسنادي:

من بين معاني الإسناد في المعاجم والقواميس العربية؛ الانضمام والاعتماد وهذا ما ذكره ابن فارس (ت 395هـ - 1004م) في قوله: "السين والنون والذال أصل واحد يدل على انضمام الشيء إلى الشيء. يقال سندت إلى الشيء أسند سنودا، واستندت استنادا. وأسندت غيري إسنادا. والسنّاد: الناقة القوية، كأنها أسندت من ظهرها إلى شيء قوي. والمُسند الدهر؛ لأن بعضه متضام. وفلان سند، أي معتمد... والإسناد في الحديث أن يسند إلى قائله..."⁴³ أما المعنى الاصطلاحي للإسناد فقد تم تعريفه بالقول: "نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى أي ضمها إليها وتعلقها [بها] فالمنسوب يسمى مسندا، والمنسوب إليه مسندا إليه"⁴⁴. كما تم تعريفه بالقول: "الإسناد هو العلاقة بين المسند والمسند إليه في الجملة بحيث يقع على أحدهما معنى الآخر، أو ينفي عنه مثل: (البدر منير) (لم يطلع القمر). ويسمى أيضا: النسبة، النسبة الأساسية، النسبة الكلية، النسبة الأصلية، الحكم، البناء، التفرغ، الشغل"⁴⁵. كما نجد رايح بومعزة قد أشار إلى الجملة وقام بتعريفها وذكر فيها عنصر الإسناد وذهب إلى أن ركني الإسناد (المسند إليه، والمسند) ضروريان في الجملة فمن المستحيل الاستغناء عنهما ويقول في هذا السياق: "الجملة العربية في أقصر صورها هي تركيب أفاد أم لم يفد لا بد أن يتوافر فيه الركنان الأساسيين (المسند والمسند إليه) وجودا أو تقديرا..."⁴⁶ ويقصد بالوجود ظهور أثر ركني الإسناد خطأ أو لفظا، أما تقديرا فالمقصود به غياب أثر ركني الإسناد خطأ أو لفظا.

إذن تبين للباحث والقارئ من خلال ما سبق أن الإسناد هو عبارة عن علاقة حميمية بين عنصرين أساسيين بضم أحدهما إلى الآخر؛ العنصر الأول يسمى المسند إليه، والعنصر الثاني يسمى المسند. والإسناد له عدة تسميات وأشهرها النسبة، كما أن للمسند إليه والمسند تسميات أخرى أبرزها: المنسوب إليه والمنسوب، والمحكوم عليه والمحكوم به؛ وهذا الأخير قال فيه راجي الأسمر: "للجملة ركنان: محكوم عليه، وهو المسند إليه، ومحكوم به، وهو المسند..."⁴⁷ كما يطلق على ركني الإسناد المخبر به والمخبر عنه، وهاتين

التسميتين نجدهما عند ابن الأنباري (ت 577هـ - 1181م) الذي أشار إليهما (في الباب الأول باب علم: ما الكليم) بـ: لم سمي الاسم اسما في قوله: " ... أن هذه الأقسام الثلاثة لها ثلاث مراتب: فمنها ما يخبر به ويخبر عنه وهو الاسم، نحو (زيد قائم)، ومنها ما يخبر به ولا يخبر عنه وهو الفعل، نحو (قام زيد) ومنها ما لا يخبر به ولا يخبر عنه وهو الحرف، نحو (هل وبل) ... ولما كان الاسم يخبر به ويخبر عنه، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه، فقد سما على الفعل والحرف أي ارتفع⁴⁸. " يتبين من كلامه أن للاسم قدرة هائلة وحرية التصرف في تمكنه لاحتلال أحد الموقعين؛ المسند إليه والمسند، بينما حرية الفعل مقيدة، فهو له الحق التمثيل في المسند. إذن الاسم تام التصرف، والفعل ناقص التصرف؛ وهذا المعنى الذي وضعه السمرائي في قوله: " فالإسناد يكون إلى الاسم، ولا يسند إلى الفعل، فالفعل لا يأتي إلا مسندا، أما الاسم فيأتي مسندا ومسندا إليه⁴⁹. " والفكرة نفسها التي ذهب إليها أبو البقاء عبد الله (ت 616هـ - 1219م) في قوله: " وحد الفعل ما أسند إلى غيره، ولم يسند غيره إليه⁵⁰ " أما الحرف فمحروم عليه الخاصية التي انفرد بها كل من الاسم والفعل.

ومن هنا نميز ثلاثة أنماط للكلم (الاسم، الفعل، الحرف) باعتبار احتلالها أحد موقعين؛ المسند إليه والمسند؛ وتتمثل في:

أ- المشترك: ويقصد به اشتراك الاسم والفعل معا في موضع المسند.

ب- المنفرد بنفسه: ويعنى الاسم يأخذ موضع المسند إليه، والفعل مُحَرَّم عليه هذا الموضع.

ت- المعدم: يعني الحرف مستحيل يكون متحدثا عنه أو متحدثا به.

ولهذا السبب جعل الإسناد من خواص الاسم وليس من خواص الفعل أو الحرف؛ لأن الاسم يمكنه أن يأخذ موضعين المسند والمسند إليه، بينما الفعل يمكنه أن يأخذ موضعا واحدا فقط وهو المسند، أما الحرف فلا يأخذ هذا ولا ذلك. وهذا المعنى يلخصه أحمد الهاشمي - في سطر - في قوله: " لماذا كان الإسناد من خواص الاسم. لأن المسند إليه لا يكون إلا اسما⁵¹. "

2- سبب اختيار مصطلح الإسناد وإسقاط المصطلحات الأخرى: عرفنا سابقا أن للإسناد مقابلات أخرى من المصطلحات؛ كالنسبة، النسبة الأساسية، النسبة الكلية، النسبة

الأصلية ، الحكم ، البناء ، التفرغ ، الشغل ، الإخبار ، وغير ذلك من المصطلحات. ووقع اختيارنا على مصطلح الإسناد لأنه الأوضح والأشمل والأعم والمشهور استعمالاً وتداولاً ، وها هو أبو البقاء (ت 616هـ - 1219م) يفضل استعمال الإسناد بدل مصطلحات أخرى وخاصة مصطلح الإخبار ، ويذكر السبب ؛ ويقول في هذه المعنى: " وذكر الإسناد ههنا أولى من الإخبار ، لأن الإسناد أعم ، إذ كان يقع على الاستفهام والأمر وغيرهما. وليس الإخبار كذلك ، بل هو مخصوص بما صح أن يقابل بالتصديق و التكذيب ، فكل إخبار إسناد وليس كل إسناد إخباراً".⁵²

وقد استعمل القدامى هذين المصطلحين ؛ أي المسند إليه والمسند ، ومن هؤلاء سيبويه ،⁵³ يقول في هذا الشأن: " هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يَغْنِي واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدءاً ".⁵⁴ والملفت للنظر أنه لم يستعمل مصطلح الجملة فكان يعبر عن الجملة الاسمية بالإسناد والاستغناء.⁵⁵

ويذهب أحمد مطلوب بالرأي أن النحاة لم يأخذوا بهذين المصطلحين بعد سيبويه وإن أداروهما في كتبهم ، وإنما استعملوا مقابلاتهما من مبتدأ وخبر ، فعل وفاعل ، وغير ذلك من المقابلات. بينما البلاغيون أخذوا هذين المصطلحين وبنوا عليهما دراساتهم في علم المعاني ، حيث انحصرت دراساتهم في ركني الإسناد المسند إليه والمسند وأحوالهما من ذكر وحذف وتقديم وتأخير وغير ذلك من الأحوال.⁵⁶

3- مواضع ركني الإسناد⁵⁷

أ- مواضع المسند إليه:

- فاعل الفعل التام
- فاعل الشبيه بالفعل
- نائب الفاعل
- المبتدأ الذي له خبر
- ما أصله مبتدأ.
- المفعول الأول للأفعال التي تنصب مفعولين.
- المفعول الثاني للأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل.

ب- مواضع المسند:

- فعلا تاما.
- خبر المبتدأ.
- ما أصله خبر المبتدأ.
- المفعول الثاني للأفعال التي تنصب مفعولين.
- المفعول الثالث للأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل.
- المبتدأ المكتفي بفاعله.
- المصدر النائب عن فعل الأمر.

4- المسند إليه والمسند المتعددان

وقد يتعدد المسند إليه أو المسند في التركيب الواحد ويأخذ هذا التعدد عدة أشكال وتم حصرها في ثلاثة وهي:⁵⁸

- تعدد المسند والمسند إليه واحد مثل: أكل وشرب ونام الأسد.
- تعدد المسند إليه والمسند واحد مثل: أكل الأسد والذئب والثعلب والنسر.
- تعدد كل من المسند إليه والمسند مثل: أكل وشرب ونام الأسد والذئب والثعلب والنسر.

ملاحظة1: الملاحظ في الأمثلة السابقة تعدد أحد ركني الإسناد أو هما معا برابط يربط بعضها ببعض ، كما قد يتعدد المسند في الجملة الواحدة دون رابط عطف ؛ وخاصة نجد هذا التعدد للمسند دون رابط في الخبر ؛ ويقول جمال الدين عثمان في هذا السياق: " وقد يتعدد الخبر ، مثل: (زيد عالم عاقل)؛⁵⁹ فزيد مسند إليه ، وعالم مسند أول ، وعاقل مسند ثان. ومثل تعدد المسند كمثال الأعضاء الثنائية التي يمتلكها الكائن البشري (أذنين ، عينين ، حاجبين ، فكين للأسنان ، ذراعين ، يدين ... الخ.) فهي تساعد بعضها بعض وكذلك المسندات تتعدد للإفصاح وتوضيح بعض المقاصد والمعاني الملتبسة على الأطراف المشاركة في عملية التخاطب.

ملاحظة 2: يمكن أن يكون اللفظ داخل التركيب الإسنادي مسندا إليه ومسندا في آن واحد وذلك في مبتدأ وصف ويقصد بالمبتدأ الوصف: " إذا كان المبتدأ وصفا (اسم فاعل أو اسم مفعول ، أو صفة مشبهة) معتمد على نفي أو استفهام ولم يطابق موصوفه تثنية وجمعا فلا يحتاج حينئذ إلى خبر ، بل يكفي بالفاعل أو نائبه مرفوعا ، سادا مسد الخبر مثل: ما مخلص الطالبان ، أمشكور العاملون ، فمخلص مبتدأ وفي نفس الوقت أخذ صفة الفعل في العمل ؛ إذن مخلص هو مسند إليه لأن إعرابه مبتدأ ، ومسندا لأنه أخذ صفة الفعل وهي أنه يعمل عمل الفعل والشيء نفسه للمثال الثاني (أمشكور العاملان). والطالبان في المثال الأول والعاملان في المثال الثاني مسند إليه سد مسد المسند "60 وللإسناد الوصف صور مستعملة هي أن يطابق الوصف ما بعده أفرادا ، أو أن يطابقه في المثني والجمع ، أو لا يطابق ... "61 وحكم هذه الصور بين الجواز والمنع ؛ " فإن طابقه في الأفراد جاز أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر ، كما يجوز أن يكون الوصف خبرا مقدما وما بعده مبتدأ مؤخر ... وإن تطابقا في المثني والجمع كان الوصف خبرا مقدما ، وما بعده مبتدأ مؤخر ... وإن لم يتطابقا تعين أن يكون الوصف مبتدأ والذي بعده فاعل سد مسد الخبر "62 وفاعل أو نائب الفاعل سد مسد الخبر في الحالتين الأولى والثالثة هو مسند ومسند إليه في الوقت نفسه.

5- ركني الإسناد من حيث الأفراد والجملة

المسند والمسند إليه يأتيان تارة مفردين ، وتارة أخرى جملتين مصدريتين ؛ فالمفرد يقصد به لفظ أو كلمة ، أما الجملة المصدرية يقصد بها المصدر المؤول ؛ وللتوضيح أكثر يتم الاستعانة بالأمثلة ، وإليك بعض منها:

أ- جاءني أنك ناجح —> فأن وما بعدها في تأويل مصدر فاعل محله الرفع تقديره: نجاحك. 63 فالفعل (جاء) مسند ، وفاعله جملة اسمية مصدرية (أنك ناجح) مسند إليه.

ب- وأن تصوموا خير لكم -----> فأن والفعل بعدها مصدر مؤول وقع مبتدأ وهو مسند إليه ، والتقدير (صومكم خير لكم). 64 وخبره (خير) وهو مسند.

ت- الظلم مرتعه وخيم ، السماء تمطر ؛ جاء الخبر في المثالين السابقين جملتين الأولى اسمية ، والثانية فعلية. 65 وهما مسندان ، والظلم والسماء مبتدآن ؛ أي مسندان إليهما.

6- الإسناد بين الحقيقة والمجاز:

أ- **الإسناد الحقيقي:** ويقول حبنكة الميداني: " إذا جعل المتكلم الإسناد في جملته مبنيا على ما يعتقد أنه هو له في الواقع فإسناده إسناد حقيقي لا مجاز فيه ".⁶⁶ ثم يذكر صاحب القول أصناف الاعتقادات ، وتتمثل هذه الأصناف في:⁶⁷

- قول المؤمن المسلم: الله خالق كل شيء - وهو الذي ينبت الزرع ...
- قول النصراني: أحيا عيسى الأموات - وخلق الطيور ؛ اعتقادا أن عيسى عليه السلام هو فاعل هذا الإحياء والخلق .
- قول المشرك الوثني الذي لا يلاحظ أفعال الله فيما يجري في الكون من أحداث ذوات أسباب ، بل يرى الأسباب ذوات فعل حقيقي في مسبباتها: أنبت مطر السماء الزرع في الأرض .

ب- **الإسناد المجازي:** ويقول القزويني في هذا الجانب: " وأما المجاز ؛ فهو إسناد الفعل ، أو معناه ، إلى ملابس له ، غير ما هو له ، بتأؤل "⁶⁸ . ومعنى هذا الكلام هو جعل المتكلم الإسناد مبنيا على غير ما يعتقد أنه هو له في الواقع ، ملاحظا علاقة ما أو ملابس ما تسمح له بأن يسند هذا الإسناد دون أن يتهمه أحد بالكذب .⁶⁹ مثل: ربحت تجارة عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ؛ حيث أسند الربح إلى التجارة ولم يسند إلى صاحبها ، ولكن لم نعتقد أن التجارة هي التي ربحت وإنما عبد الرحمن بن عوف هو الذي ربح . وعلاقة التجارة بصاحبها علاقة ملابس ؛ أي علاقة العامل بعمله . والشيء نفسه للمثال: قتلت المتهور حماقته.⁷⁰

7- المركب الإسنادي من جانب الإخباري والإنشائي:

هناك وحدات إسنادية هي من تقوم بتحديد نوع الأسلوب أهو خبري ، أم إنشائي ، وأيضا المركبات الإسنادية المقيدة بمقيد من المقيدات حروف أو أسماء أو أفعال ؛ فمثلا صيغة الفعل الأمر وبنيته يبين لك أن الأسلوب هو أسلوب إنشائي ونوعه الأمر ، وأيضا دخول أداة جزم (لا) على المركب الفعلي الذي فعله مضارع يغير طينة الأسلوب من الخبري إلى الإنشائي الطلبي وهو النهي ، وأيضا دخول أداة الاستفهام الهمزة (أ) أو الأداة (هل) يحول الجملة الخبرية إلى إنشائية ونوعها إنشاء طلبي استفهامي ، وكذلك أداتي النصب لعل وليت إذا دخلت على الجملة الاسمية (مبتدأ وخبر) حولت الجملة من أسلوب خبري إلى أسلوب إنشائي الأول طلبي ونوعه التمني ، والثاني غير طلبي ونوعه الرجاء ولا يتوقف الرجاء فقط ، عند توظيف الأداة لعل بل يتعدى ذلك إلى إدخال الأفعال الرجاء ك: عسى ، وحرى ،

واخلوق.⁷¹ وغير ذلك من الوحدات الإسنادية ومقيداتها التي تجعل المركبات الفعلية والاسمية إنشائية. وإذا حافظت التراكيب على سجيته الأولى جاءت خبرية تحتل الصدق أو الكذب، وقد تدخل عليها مقيدات ولا تغير أسلوبها من الخبر إلى الإنشاء. مثل: ما جاء محمد، لم يحن موعد الصلاة بعد، لا عمر أت الآن... الخ. فالمقيدات (ما، لم، لا) لم تغير نوع الأسلوب من الخبرية إلى الإنشائية.

إذن الأساليب الخبرية والأساليب الإنشائية الطلبية وغير طلبية لا تخلو من ركني الإسناد، فهي لا تستغني عنهما مهما كانت الظروف والأحوال. والخبر المركب من الوحدة الإسنادية المطلقة أو المقيدة يأخذ ثلاثة أقسام وهي: صادق؛ أي المطابق للواقع مع الاعتقاد بأنه مطابق، والكاذب؛ أي هو غير المطابق للواقع مع الاعتقاد أنه غير مطابق، والقسم الثالث وهو ما هو بصادق وما هو بكاذب؛ وهو الخبر الذي اعتقد أمراً فأخبر به ثم ظهر خبره بخلاف الواقع؛ أي أخطأ ولم يكذب.⁷²

8- المسند إليه والمسند من جانب الإفادة ومن غير الإفادة: أي أن المركب الإسنادي المكون من مسند إليه ومسند قد يحسن السكوت عليه وقد لا يحسن السكوت عليه؛ فالمركب الإسنادي الذي لا يحسن السكوت عليه يظهر كثيراً في أسلوب الشرط المشتمل على ثلاثة أركان الأداة، وجملة الشرط، وجواب الشرط؛ فالمركب الإسنادي في جملة الشرط ناقصة المعنى وغير مفيدة، وكذلك جواب الشرط، ويظهر هذا المعنى في قول أحمد الفاكهي: "حد المركب الإسنادي هو كل كلمتين أسندت إحدهما إلى الكلمة الأخرى سواء أحصل مع الإسناد فائدة أم لا"⁷³ وقد قدم الهاشمي أمثلة عن الكلام المسكوت عنه وغير المسكوت عنه في قوله: " ... أفاد - نحو: العلم يرقى الإنسان أو لم يفد - نحو: لو ارتقى الإنسان - إذا كنت راقياً"⁷⁴

9- المسند إليه والمسند بين الإطلاق والتقييد

ويقصد بالتقييد إضافة على ركني الجملة (المسند والمسند إليه) ما يتعلق بأحدهما أو بهما معاً، ولو حذف هذا القيد لكان الكلام وحكمه كذباً. ويقول راجي الأسمر في هذا المعنى: " والتقييد هو أن يزداد على المسند والمسند إليه ما يتعلق بهما أو بأحدهما فيقيده بوجه مخصوص بحيث لو حذف القيد لكان الكلام (الحكم) كذباً."⁷⁵ وقد أخرج الراجي المضاف إليه وصلة الموصول من دائرة التقييد فهما في نظره ليسا من المقيدات؛ ويقول في

هذا السياق: " ... وما زاد على ذلك غير المضاف إليه وصلة الموصول هو قيد " ⁷⁶ . ولقد قدم أمثلة للتوضيح والبيان وأشهرها في قوله: " (كانت المسألة صعبة) ، فالقيد هو كان ، ولو حذفناه لفات الغرض المقصود ، ونحو (كاد المطر ينهمر) ، فالقيد هو (كاد) فلو حذفناه لفات الغرض المقصود وهو المقاربة. ⁷⁷

وتتمثل الأدوات التقييدية اللفظية - أو بعبارة أخرى المقيدات - في: المفاعيل (المفعول به ، المفعول فيه ، المفعول لأجله ، المفعول المطلق ونائبه ، المفعول معه) ، التوابع (النعت ، عطف البيان ، التوكيد ، البدل ، عطف النسق) ، ضمير الفصل ، الشرط) ⁷⁸ ، النواسخ ⁷⁹ وهي على أربعة أقسام ؛ القسم الأول: يتمثل في كان وأخواتها التي ترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ، وأيضا كاد وأخواتها وهي ثلاثة أقسام: أفعال المقاربة (كاد ، كرب ، أوشك) ، أفعال الرجاء (عسى ، حرى ، خلوق) ، أفعال الشروع وهي كثيرة منها: (أنشأ ، طفق ، علق ، أخذ ، هبّ ، بدأ ، ابتدأ ، جعل ، قام ، انبرى) ، أما الأقسام الثلاثة الأخرى المتبقية فتتمثل في: أفعال تنصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان لها ، وهي قسمان: أفعال القلوب ، وأفعال التحويل والتصيير. أما القسم الثالث فيتمثل في الحروف المشبهة بالفعل ؛ أي إن وأخواتها ، والقسم الأخير يتمثل في حروف النفي التي تعمل عمل ليس. ⁸⁰ وأيضا من المقيدات ؛ الحال ، والمستثنى ، ⁸¹ المقيد بحرف الجر ، والمقيد بقيد الزماني والمكاني ، و المقيد بالتمييز ، وكذلك بواو المعية. ⁸²

إذن طبيعة ركني الإسناد ؛ والذي يأتي أحدهما فعل أمر ، أو ماض ، أو مضارع ، أو اسم ، وأيضا دخول مقيدات على ركني إسناد كالنهي والنفي وأدوات النصب والأفعال وغيرها وهذه القرائن اللفظية تحدد أنواع الأساليب والصور ، وفي أي باب يدرج ؛ أي درج في باب علم المعاني أم في باب علم البيان وقد عالجتنا هذه الظواهر في شكل عناصر منفصلة سابقا ؛ حيث المقيدات التي تدخل على ركني الإسناد ، وبنية وطبيعة المسند إليه والمسند تجعلهما تظهران بعدة صور ، (الأسلوب الخبري ، الأسلوب الإنشائي ، المجاز اللغوي والمجاز العقلي الخ). ومن يريد أن يفهم هذا المبحث ما على القارئ الرجوع إلى تلك العناصر السالفة الذكر.

ثالثا: المقاصد في الإسناد والعناصر التداولية

1- مقاصد أطراف التخاطب (المتكلم والمتلقي) من الإسناد وحالاته:

اهتدينا إلى أن النحو العربي قائم على ركني أساسيين هما: المسند والمسند إليه ، وترابطهما علاقة تسمى علاقة الإسناد ، وما زاد عليهما من الألفاظ أو الكلمات فهي متمات أو فضلات أو توسعة أو مقيدات - سمها بما شئت - . ولهذه العلاقات الإسنادية التقييدية والإطلاق صلة بأطراف التواصل (الباث والمستقبل) . وهذه النظرية غير غائبة في الفكر النحوي العربي ؛ أي أن النحاة العرب لم يكونوا منغزلين عن العالم التواصل الخارجي ؛ إذن أصبح للمخاطب والمخاطب اهتمام ودور لدى النحاة ؛ مثلا: الحذف يحصل لعلم المخاطب ، والزيادة تحصل لإزالة الإبهام عن المخاطب ، والتقديم يحصل للعناية بالمخاطب ، وهكذا دواليك.⁸³

" فالمرسل هو الأداة المحركة للغة ... " .⁸⁴ و " يعد المرسل محور إنتاج الخطاب ، فهو الذي يختار العلامات المناسبة من أجل التعبير عن مقاصد ، ومعتقدات معينة ، وبغرض تحقيق أهداف محددة ، سعيا إلى إشباع رغباته واهتماماته ، وكل ذلك من أجل أن يعبر المرسل عما يجول في نفسه من غايات ومقاصد ، يسعى إلى تحقيقها من خلال خطابه ، مراعيًا بذلك استخدام العلامات المناسبة في سياقها الملائم لها ، وبما يضمن تحقيق غاياته (التوصل لهدف معين) " .⁸⁵ فالمتكلم لما يأتي إلى توظيف الإسناد ويتلون في استعماله بين إبقاءه على الأصل وإحداث له تعديل يراعي فيه أحواله وأحوال المتخاطبين ليعبر به عن مقاصده ، أو عن معتقدات معينة. إذن يلعب المتلقي دورا كبيرا في عملية التخاطب ، وهو أكثر أهمية من المتكلم ، فلماذا المتكلم يكتب جملة أو ينظم نصا نثريا أو شعريا؟! فهو ينتج خطابا كتابيا أو ملفوظا للأطراف المتفاعلة معه في عملية التخاطب ، وواجب عليه أن يراقب كل كلمة يوظفها في كلامه ، وأن يكون على علم بالمعنى والمقصد الذي تؤديه تلك الكلمة داخل التركيب أو الذي يؤديه التركيب بحد ذاته ، حتى لا يقع تعارض بين المتكلم والمستمعين.

" فالمتلقي عنصر مهم في تشكيل بنية النص ، واختيار علاماته اللغوية المناسبة " .⁸⁶ فالمتلقي يفرض على المتكلم سيطرته ويقيده بالتلفظ بعبارات على شكل معين ؛ لأن الكلام موجه إليه وبالتالي لا بد من المتكلم أن يراعي أحوال المتلقين وظروفهم وأن يحترمها. وهذا ما عبر به أحمد شاهين في قوله: " ويدل على أن المخاطب حاضر في ذهن المرسل عند

إنتاج الخطاب ، وهو ما يساهم في اختيار العلامات اللغوية المناسبة لخطابه ، وتدرجها بحسب ما يدور بين طرفي الخطاب من علاقة " ⁸⁷.

ولقد سُجِّلت مثل هذه العلاقات (المتكلم والمخاطب) في النحو العربي وهذا ما أكده أحمد شاهين في قوله: " وقد أشار اللغويون والبلاغيون العرب القدماء في التراث العربي إلى تأثير المتلقي على المرسل عند إنتاج خطابه ... مثل تقسيمهم أحوال المخاطب على ثلاثة أصناف ، فهو: خالي الذهن ، أو شاك متردد ، أو جاحد ... " ⁸⁸. وهذا ما سنوضحه لاحقا في دور التقييد بأدوات التوكيد في الوحدة الإسنادية في تحديد المقاصد ، وأيضا يظهر اهتمام المتكلم بالمخاطب وبأحواله وظروفه المحيطة به في مبحث حالات تعريف وتنكير المسند إليه (المبتدأ) والمسند (الخبر) ، وعددها ثلاثة وهي: مجيء المبتدأ والخبر معرفتين معا ، مجيئهما نكرتين معا ، مجيئهما مختلفين إما المبتدأ معرفة والآخر نكرة أو العكس. ويقول ابن هشام الأنصاري في هذا الجانب: " اعلم أن لهما ثلاث حالات: إحداها: أن يكون معرفتين ، فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر ؛ فيقال: (كان زيد أخا عمرو) لمن علم زيدا وجهل أخوته لعمرو ، و(كان أخو عمرو زيدا) لمن يعلم أخا لعمرو ويجهل أن اسمه زيد ، وإن كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما إلى الآخر فإن كان أحدهما أعرف فالمختار جعله الاسم ؛ فتقول " كان زيد القائم " ، لمن كان قد سمع بزيد وسمع برجل قائم ، فعرف كلا منهما بقلبه ، ولا يعلم أن أحدهما هو الآخر ... وإن لم يكن أحد أعرف فأنت مخير نحو (كان زيد أخا عمرو ، وكان أخو عمرو زيدا) ... " ⁸⁹.

2- المقاصد في الإسناد والمعرفة المشتركة:

يلعب عنصر المعرفة المشتركة في الوحدة الإسنادية دورا مهما لدى المخاطب والمخاطب حيث يساعد الأول على التعبير عن غاياته ومقاصده ويعين الثاني في إدراك المعاني المقصودة وفهم غايات المرسل. وتصور — أيها القارئ — لو المتكلم بلا معلومات وبلا معرفة مسبقة ، فسيصعب عليه بناء كلام لمخاطبة به المتلقي ، والمتلقي إذا كان ذهنه خال هو أيضا من المعلومات المسبقة سيؤدي هذا إلى سوء التفاهم. ⁹⁰ ولا تكاد تخلو الوحدة الإسنادية من عنصر الافتراض المسبق وخاصة عند إضافة المقيدات على الوحدة الإسنادية ؛ فالمثال: أصبح الجو جميلا ، يرسم صورة ذهنية في ذهن المخاطب أن الجو كان غير صاف فحدث التغير في الجو ، والمقيد (أصبح) من كشف الستار. وأيضا المثال: الذي زارنا البارحة

سافر اليوم ، فالشخص المقصود في هذا المثال معلوم لدى المخاطب والمتكلم فهما يملكان المعلومة مسبقا. فلو المخاطب لم يره ما كان يعرف الشخص المسافر. إذن فالمعرفة والنكرة يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى معرفة المرسل والمتلقي بموضوع الخطاب. ويشير صالح شاهين إلى هذه الفكرة في قوله: " لذلك نجد سيبويه يراعي ما لدى المتلقي من معرفة يشارك فيها المرسل ، فحث هذا الأخير على أن يبدأ كلامه بما هو معلوم لدى المتلقي ، فيبدأ بالمعرفة دون النكرة ، حتى يهيئ المتلقي لتلقي المعلومة الجديدة ... " ⁹¹.

3- دور مبدأ التعاون في تحديد المقاصد في الإسناد:

يعتمد مبدأ التعاون على أربعة قواعد وهي الكم والكيف والمناسبة والطريقة ، والهدف منها ضبط مسار الحوار وهو السبيل الكفيل لتبليغ المقاصد ومخالفة هذا القياس يفضي إلى اختلال عملية التخاطب. ⁹² فمبدأ الكم يمنع تجاوز حد مقدار الفائدة المطلوبة (بالنقصان أو الزيادة). أما مبدأ الكيف فهو يمنع الكذب والباطل ، وأيضا مبدأ الملائمة وهدفه منه ملائمة المقال للمقام. أما المبدأ الأخير فهو التزام الوضوح؛ أي تجنب الالتباس والإجمال ، والتكلم بإيجاز وأيضا ترتيب الكلام. فلو يتم إخضاع الوحدة الإسنادية لهذه القواعد راح يحصل حصر عدد كثير من المقاصد.

مثلا الجملة الاسمية المركبة (محمد تلميذ) مكون من ركني إسناد (المسند إليه والمسند) نقيدها ببعض مقيدات ونتحصل على الصور الآتية: (إن محمد تلميذ ، إن محمد لتلميذ ، صار محمد تلميذا ، نعم التلميذ محمد ، ما محمد إلا تلميذ ، ما محمد تلميذ ... الخ) وهذه المركبات رغم اشتراكها في وحدتين محمد تلميذ إلا أن مقاصدها وأغراضها مختلفة فكلما أضفت مقيدا أو حذفته واستبدلته بمقيد آخر لا يشبهه حدث انتقال في المعاني فالمثال الأول محمد تلميذ مجرد من المقيدات والمعنى المراد تبليغه هو إخبار المتلقي اسم التلميذ وهو محمد. أما المثالان إن محمد تلميذ ، وإن محمد لتلميذ فالوحدة الإسنادية في كل مثال مقيدة بمقيد في المثال الأول وهو إن ومقيدة بمقيدين في المثال الثاني وهما إن واللام المزحلقة وغرض المتكلم منهما مختلف فالمثال الأول يقصد إقناع المتلقي بالخبر فيقتنع فإذا لم يقتنع بعد ما قيد الجملة الاسمية بمؤكد واحد يضطر إلى استعمال مقيد آخر من أجل إقناعه وهذا يظهر في المثال الثاني بعد ما استعمل مؤكداين إن واللام المزحلقة وإن لم يقتنع ليجأ إلى القسم مثلا والله أو تالله أو رب الكعبة أو أقسم بالله إن محمد لتلميذ هكذا حتى

يحقق المتكلم غرضه وهو إقناع المخاطب. ، أما المثال الثالث عند إضافة على الوحدة الإسنادية الناسخ صار تغيرت دلالة التركيب فبمجرد تلقي المتلقي هذا الكلام تتشكل في ذهنه صورتان صورة محمد قبل ما يكون تلميذا وصورة ثانية محمد اليوم تلميذ بعد دخوله المدرسة. ونمارس الطريقة نفسها على الأمثلة المتبقية.

أرأيت كيف تتحكم قوانين الكم والكيف والمناسبة والوجهة في الوحدة الإسنادية للتعبير عن معاني ومقاصد وتبليغها للمتلقي ، ولا تتحقق أهداف وأغراض المتكلمين إذا حصلت مخالفة تلك القواعد ؛ لأن إطلاق الوحدة الإسنادية أو تقييدها بمقيد أو أكثر بمقيد مع حذف مقيد وإحلال مكانه مقيد آخر ينوع في المقاصد ويفردها عن بعضها البعض. إذن هنا يجب على المتكلم التزام بقوانين مبدأ التعاون حتى تتحقق تلك المقاصد.

رابعاً: أحوال المسند إليه والمسند ، والمقاصد من الاستعمال لتلك الأحوال

استخدامات المتكلمين لركني الإسناد متنوعة ، فهذا النوع يتوزع في قالبين كبيرين وهما: قالب الثبات على الأصل ، وقالب العدول عن الأصل - أو بعبارة أخرى قالب التحول - ويأتي المتكلمون بهذه الأحوال للتعبير عن مقاصدهم ، والإفصاح عما يخطر في بالهم ، وما يشعرونه من مشاعر نفسية. ويبين السامرائي هذا المعنى في مسألة من مسائل الأصل والعدول عن الأصل ؛ حيث الأول يتمثل في الذكر ، والثاني يتمثل في الحذف ، ويقول في هذا السياق: " يكون الذكر والحذف تبعاً لغرض المتكلم " ⁹³ في هذا الكلام إشارة لحالتين من الكلام ، ما هو أصل المتمثل في الذكر ، وما هو خارج عن الأصل وهو الحذف ؛ والمتكلم يأتي بأحدهما أو بكليهما لتأدية معنى أو غرض معين يفيد به (المتلقي إذا كان الحضور واحداً) ، وجماعة من المتلقين (إذا كان الحضور أكثر من واحد واثنان) .

وإليك التفصيل عن أحوال ركني الإسناد ، وأهم المقاصد المستفادة من هذه الأحوال :

1- **حفظ أصل التركيب:** والمراد به بقاء أجزاء التركيب - سواء أكان التركيب فعلياً أو اسمياً - على الأصل الموضوع له ؛ ذكراً ، رتبة ، نوعاً (تعريفاً وتنكيراً) ، إطلاقاً. ويأخذ حفظ أصل التركيب - باعتبار الحرية - شكلين ؛ اضطراري ، اختياري ؛ وإليك التوضيح :

- **الحفظ الاضطراري:** يجب تقديم الفعل وتأخير الفاعل عند البصريين ، ⁹⁴ والسبب أنه إذا تم تقديم الثاني وتأخير الأول صار المسند إليه مبتدأ ، وأيضاً يمنع تقديم الخبر الذي جاء جملة فعلية على المبتدأ ؛ لو حدث ذلك صار التركيب تركيباً فعلياً. ⁹⁵ إذن الوحدة

الإسنادية في هذه الحالة تفقد حريتها ، فهي في حالة مقيدة ؛ أي عليها أن تحافظ على أصل الرتبة.

– **الحفظ الاختياري:** وحالات تكون للوحدة الإسنادية حرية التوضع ؛ أي يكون تموضع ركني الإسناد غير اضطراري ؛ أي أصل الذكر ، وأصل الحفاظ على أصل الترتيب ، وأصل الحفاظ على النوع (التعريف والتنكير) ، وأصل مجيء الوحدة الإسنادية مطلقة غير مقيدة بمقيدات. ولكن رغم هذه الحرية التي تمتلكها الوحدة الإسنادية إلا أن المتكلم يفضل في بعض الحالات إبقاءها على أصلها ومنع الخروج عنها ، ولأغراض وأهداف سيتم التعرف عليها لاحقاً.

1-1 مقاصد المتكلمين من حفظ أصل الوحدة الإسنادية:

" أصل الإسناد في الجملة الاسمية يتحقق بأقل ما يطلق عليه أنه حكم بشيء على شيء ، كقولنا ، (هذه شجرة – سعيد رجل - ... وكل زيادة على ذلك ذات دلالة في الجملة تعتبر زيادة في إفادة معنى أو أكثر) ."

وأصل الجملة الاسمية أن يأتي المبتدأ معرفة ومرفوعة ثم يلي المبتدأ الخبر النكرة ، وكذلك أصل المبتدأ والخبر أن يتلفظ بهما داخل التركيب ولا يحذفان ، فإن وقع حذف أحدهما أو كليهما فهذا خروج عن الأصل.

والمتكلم يلتزم بالأصل ليؤدي مقاصد وأغراض يفيد بها السامع أو يجعله يتأثر بكلامه ؛ وتقريباً المقاصد مشتركة مع هذه الخصائص (الذكر ، النوع ، الرتبة) ؛ وإليك بعضاً منها حسب السياقات المقامية التي تفرضها على المتكلم:

1-1-1 المقاصد من ذكر لركني الإسناد: لقد تعددت المقاصد وتنوعت ، وحصرها كلها غير

ممكناً. ولقد أشار اللغويون العرب القدامى إلى مقاصد المتكلمين من استعمالهم للمسند والمسند إليه متلفظين بهما دون حذفهما ، ومن بين هذه المقاصد ما ذكرها القزويني (ت 982هـ - 1283م) في أحد مؤلفاته: وما يلفت الانتباه من كلامه لها استهمل كلمته بقوله: " وأما ذكره ؛ لأنه الأصل ... " ،⁹⁶ ثم يذكر مقاصد أخرى دون تمثيل لها ودعمها بشواهد مع الشرح والتوضيح ؛ وتتمثل مقاصده من ذكر المسند إليه والمسند في: " للتنبيه على غباوة السامع ، لزيادة الإيضاح والتقرير ، وإما لإظهار التعظيم أو الإهانة وخاصة في بعض الأسامي المحمودة أو المذمومة ، وأيضاً من مقاصده: تخصيص

المعين كون الخبر عام".⁹⁷ هذه المقاصد ذكرها في مبحث ذكر المسند إليه وهي نفسها المذكورة في ركن المسند، ويقول في مقاصد المسند: "وأما ذكره؛ فإما لنحو ما مر في باب المسند إليه، من زيادة التقرير، والتعريض بغباوة السامع، والاستلذاذ، والتعظيم، والإهانة، وبسط الكلام، وإما ليتعين كونه اسماً...".⁹⁸ ثم يذكر مقاصد أخرى ولم يذكرها في المسند إليه، ويستعين بكلام السكاكي (ت 626هـ - 1229م) مثل: التعجب من المسند إليه بذكره ويمثل له بمثال وهو: زيد يقاوم الأسد.⁹⁹

2-1-1 المقاصد من حفظ أصل الترتيب في الوحدة الإسنادية: الإخبار هو المقصد الأول الذي يسعى من أجله المتكلم تحقيقه؛ والذي يراد به إنباء وإعلام المتكلم المستمع بالخبر يجله وغير عارف به. ويقول إيمل يعقوب: "الإخبار هو، في اللغة، الإنباء، والإعلام".¹⁰⁰ وللتوضيح أكثر يقابل بين معنيين الافتخار والإخبار فإذا أبقى مستعمل اللغة الخبر على رتبته الأصلية التي وضع فيها، وتقدم المبتدأ عليه فالمقصد من هذه الهيئة الإخبار، وإذا حصل هناك تغيير فالمقصد منه الافتخار، ويمثل أبو العباس له بقوله: "فهناك فرق بين أنا تيمي، وتيمي أنا فالأولى إخبار عن نفسه، والثانية للفتخر بنفسه وقبيلته".¹⁰¹ فالمسند مؤخر في المثال الأول، بينما هو مقدم في المثال الثاني. كما يذكر الجرجاني (ت 471هـ أو 474هـ) سبب التقديم والذي يتمثل في العناية والاهتمام؛ ويقول في هذا المعنى: "واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجري مجرى الأصل، غير العناية والاهتمام".¹⁰² وفي موضع آخر قال: "... إنه قدم للعناية، ولأن ذكره أهم".¹⁰³ وغير ذلك من المقاصد.

3-1-1 المقاصد من حفظ أصل النوع (تعريف، تنكير) في الوحدة الإسنادية الاسمية: "الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، لأن المحكوم عليه لا بد أن يكون معلوماً ولو إلى حد ما، وإلا لكان الحكم لغواً لا قيمة له لصدوره على مجهول، وصارت الجملة غير مفيدة إفادة تامة... بسبب عدم تعيين المبتدأ أو عدم تخصيصه...".¹⁰⁴ فلو يتعمد المتكلم تنكير المبتدأ سيفقد الكلام قيمته؛ حيث المستمع لا يتحدد في ذهنه المقصود والمعنى المراد بتبليغه من قبل المتكلم. فمثلاً، إذا قلت: زارع في القرية¹⁰⁵ فإنك فشلت في غرس صورة الفلاح المقصود في ذهن المتلقي لأنك لم تخصصه ولم تفردده عن الفلاحين الآخرين، أما الأصل في الخبر أن يأتي نكرة.

ويأتي المتكلم بالمتبدأ معرفة ويتنوع في اختيار المعرفة، إما معرفة بآل التعريف، أو بالعلم، أو بالضمير، أو باسم إشارة، أو باسم الموصول، أو بالإضافة. والبيتان الشعريان يلخصان أنواع هذه المعارف في قول أحدهم:¹⁰⁶

ذو اللام والمضمر ثم العلم *** مضافٌ تعريف لمعنى مبهم.
معارف أعرفُها التكلم *** والنكـرات لا لعين تعلم.

ولاستعمالات المتكلم للمتبدأ المعرف بآل مقاصد وأغراض؛ حيث أُل تدخل على النكرة فتجعل مدلولها فردا معينا بعد ما كان شائعا مبهما،¹⁰⁷ وهذا التعيين يراعي أحوال المتلقي والعلاقة المشتركة بينه وبين المتكلم؛ حيث التعيين قد يكون عهدا حضوريا؛ أي مدلولها حصل وتحقق في وقت الكلام حيث الصورة تحضر في ذهن السامع في الخطاب الفوري الآني¹⁰⁸ نحو: "اليوم يحضر والدي، يبدأ عملي الساعة، البرد شديد الليلة... تريد من اليوم والساعة واللييلة ما يشمل الوقت الحاضر الذي أنت فيه خلال الكلام. ومثل ذلك: ترى الصائد يحمل بندقيته، فتقول له: الطائر أي: أصب الطائر الحاضر وقت الكلام. وأن ترى كاتباً يحمل بين أصابعه قلما فتقول له: الورقة أي: خذ الورقة الحاضرة الآن. وهذا هو العهد الحضوري".¹⁰⁹ وهناك عهد ذهني أو معرفي؛ حيث المتكلم يراعي أحوال المتلقي فهو يعلم علم اليقين أن الذات المحددة يعرفها السامع ومخزنة في ذهنه وأن استدعاء هذه الذات لفظا لا فائدة منها مثل: قول المخاطب للمخاطب الحصانُ بعته أمس أو الحصان سأيعه غدا أو الحصان أنا أيعه لخالد. فال هنا للدلالة على أن الحصان معروف لدى المخاطب وسبق وأن رآه عند المتكلم وهذا هو القصد من استعمال المسند إليه معرفا بآل، وأل هنا سماه النحاة بآل العهد الذهني كما سبق الذكر.¹¹⁰

و كذلك قد تدل آل على الجنس؛ وهذا الجنس متعدد منه ما هو للدلالة على النوع؛ أي هذا الضرب لا يفيد الإحاطة والشمول وإنما يفيد بيان الحقيقة الذاتية أو بعبارة أخرى بيان حقيقة مادته وعنصره. وللتوضيح أكثر إليك هذا المثال: الذهب أنفس من النحاس من حيث طبيعته وعنصره فلا يمكن قول العكس لأنه مخالف ومناقض للواقع.

وأیضا هناك من الجنس ما يفيد الشمول والإحاطة بجميع أفراده إحاطة حقيقية، ويمكن استبدال آل هنا بكل دون أن يحدث تغيير في الدلالة؛ مثل: النهر عذب ويعني كل نهر عذب.

ومن الجنس ما هو للدلالة على المبالغة ؛ حيث تدخل على واحد من الجنس فتجعله يفيد الإحاطة والشمول بصفة واحدة من الصفات الشائعة بين تلك الأفراد على سبيل المجاز والمبالغة مثل: أنت الرجل علما تقصد أن كل الرجال من ناحية العلم.¹¹¹

إذن فتوظيف المتكلمين لأل التعريف في الأسماء لأجل التعبير عن معاني ومقاصد معينة ؛ إما العهد العلمي ، وإما العهد الحضوري ، وإما معنى الشمول والإحاطة على وجه الحقيقة أم على وجه المجاز ، وأيضا التعبير عن بيان الحقيقة الذاتية.

وقد يأتي المتكلم بالمسند إليه اسم علم ، الذي ينقسم إلى ثلاثة أقسام وقد حددها النحاة نحو: اسم ليس بكنية ولا لقب ، مثل: خالد ، فاطمة ، واسم يكون كنية وهو كل علم تصدر بأب ، أو أم ، أو ابن ، أو بنت ؛ مثل: أبو خالد ، أم البنين ، ابن عباس ، وبنت الدهر ، وأيضا هناك اسم يكون لقب¹¹² وهو ما أشعر بضعة المسمى أو رفعته مثل: بطة ، زين العابدين بهذا الترتيب.¹¹³ أما القصد من استعمال المتكلم المبتدأ معرفا بالعلم - بدء باسم ليس بكنية ولا لقب - إما لأن السامع لا يعرف الذات فهو يجهلها ، والمتكلم يعلم حالة هذا السامع فيلجأ إلى ذكر اسمه في التركيب مسندا إليه أو مسندا لإحضار صورة هذه الذات في ذهن السامع حتى يعرفه ويميزه عن غيره ، وهذا هو الأصل. وإما يخرج عن هذا الأصل ليقصد معان أخرى غير هذا المعنى. وأيضا قد يلجأ المتكلم إلى استعمال اللقب لمعان يريد بها والمتفق عليها ؛ مثل: معنى مدح الذات ورفع شأنه والسمو به نحو: الفاروق عمر عادل ؛ فقد أضاف المتكلم لقب الفاروق قصد مدح الشخصية وإعطاءه حقه من الصفات العالية التي يتصف بها وهي شهرته في تفريقه بين الحق والباطل ، وبين الخير والشر ، وبين الكفر والإيمان وغير ذلك من الصفات والخلال الحميدة. أما الذم فالتكلم يلجأ إليه قصد إظهار للناس مدى وضاعة واحتقار هذه الذات مثل قولنا: الذباب المسيلمة الكذاب سافه ، المتكلم هنا لقب المسيلمة بالذباب لحقارته ووضاعته واشمئزاز القلوب والنفور منه لما تسمع اسمه. التعبير بالأسماء العلم عن المدح كأن تقول: حضر صلاح الدين ، أو الإيراد بها الذم والإهانة نحو قولنا: تكلمت الحية ، أو يمكن القصد من الأسماء العلم التفاؤل ، أو التشاؤم ، أو التلذذ ، وغير ذلك من المقاصد.¹¹⁴

وقد يأتي المتكلم بالمبتدأ معرفا بالضمير ، ومعروف أن من الضمائر ما تحيل إلى المتكلم ، وما تحيل إلى المخاطب ، وما تحيل إلى الغائب ، وأيضا قد يكون الضمير

مشاهدا؛¹¹⁵ كأن ترى صديقك وتتكلم معه وتقول مثلاً: أهلاً وسهلاً بك ، كيف حالك؟ أين أنت ذاهب؟ سمعت أنك نجحت في المسابقة! فالضماير في هذه الأمثلة ضماير مخاطب مفرد والشخص المحال إليه مرئي ومشاهد. وأيضاً قد يكون الضمير غير مشاهد ولكنه حاضر في القلب¹¹⁶ مثلاً، الله نعبده ولا نراه ونخاطبه بالضمير المخاطب أنت ونحن لم نره. وأيضاً قد يكون الخطاب غير معين¹¹⁷ والمتكلم حين يعبر بالضمير المخاطب المفرد يقصد به أي شخص فالمخاطب غير محدد لديه؛ كأن يتكلم المعلم إلى تلميذ واحد ويقول له اقرأ بالقراءة تصقل لسانك وتتقف عقلك وتنظم سلوكك، وتؤدب أخلاقك وغير ذلك من المأرب؛ ويقول المثل الشعبي: لكلام عليك والمعنى على جارك؛ أي المعلم يتكلم إلى التلميذ بصيغة الأمر المفرد وهو لا يقصد تلميذاً واحداً، بل الأمر موجه إلى الجميع، فدلالة الأمر هنا ليست معينة بل حددت الكل.

وغالباً ما يلجأ المتكلم إلى تعريف المبتدأ بالضمير، قصد الاختصار، أو لأن الأطراف المتفاعلة في عملية التخاطب حاضرة وهي تشهد ما تجري حولهم من مواقف، وتعلم أن ذكر الأسماء في هذا المقام لا ينفع بشيء مادامت الأطراف حاضرة، فإذا ذكرت الأسماء ممكن كان من باب قصد التوكيد والإثبات، أو توضيح وبيان وغير ذلك من المقاصد.

وتبقى هناك معارف أخرى يتصف بها المسند إليه والمسند؛ ونكتفي باسم الموصول ونختم به هذا الموضوع ونترك بقية المعارف للقارئ ونفسح له مجال البحث والاجتهاد. إذن اسم الموصول له دور في الوحدة الإسنادية؛ حيث السامع على علم بالذات المخبر عنها، وصورة هذه الذات حاضرة في الذهن ولا حاجة للمتكلم إلى إعادة ذكر اسم هذه الذات مادام وقع هناك علم بالأمر، وهنا المتكلم يلجأ إلى استعمال اسم الموصول وهذا هو القصد، وسبق وأن تم تسمية هذا القصد بالعهد الذهني.

2- العدول عن الأصل: والمقصود به تلك التحويلات التي تطرأ على الوحدة الإسنادية وتخرجها عن الأصل الذي وضعت له، وللتحويلات أو العدول عن الأصل صور، ويمكن توزيعها في المجموعتين الآتيتين:

1-2 التحويل الخطي: ويقصد بالخطي تلك القوانين الشكلية للغة والتي من خلالها يتم تأليف ما لا حصر للجمل والعبارات والأساليب، وهذه القوانين مطردة أي شائعة الاستعمال، ولكن يطرأ عليها جملة من التغيرات فتخرجها من المألوف إلى الأملوف، وهذا الخروج هو ما

اصطلح عليه بالتحويل ولا يحصل هذا التحويل إلا لتأدية به مقاصد ومعاني معينة يتم إفادة بها الأطراف المتفاعلة في عملية الخطاب ، وتمثل هذه التحويلات الخطية في:

1-1-2 التحويل بالاستبدال: إقامة علامة لغوية مقام علامة لغوية أخرى ، وخاصة هذا الاستبدال نلاحظه في المبتدأ والخبر عند تنكير المبتدأ وتعريف الخبر. فيأتي المبتدأ نكرة إما لأسباب شكلية ، أو للتعبير بها عن مقاصد معينة ؛ فأما عن الأسباب الشكلية فاللغة تجبر مستعملها استخدامها بهذه الطرق والأشكال مثل: إذا أضيف أو وصف لفظاً أو معنى نحو ، خمسة ضيوف زاروني ، و كل يموت ؛ أي كل واحد يموت ، هذا في الإضافة ، أما في الوصف نحو: رجل كريم زارنا ، أمر أتى بك ، وأيضا يأتي مبتدأ نكرة لأسباب شكلية أخرى ؛ كوقوع بعد نفي أو استفهام أو لولا أو إذا الفجائية وغير ذلك من الأسباب الشكلية ،¹¹⁸ أما المقاصد فقد يأتي مبتدأ نكرة قصداً به الدعاء نحو: سلام لكم ، وويل للكافرين ، أو قصداً به التنويع نحو: يوماً لنا ويوم علينا ، وأيضا للدلالة على حقيقة الجنس لا فرد واحد نحو: ثمرة خير من جرادة ؛ أي هذا الجنس خير من ذلك الجنس وهكذا دواليك من المقاصد. ونكتفي بهذا القدر ونترك مجال البحث - لهذا العنصر- للقارئ.

2-1-2 التحويل بالترتيب: ويُعنى به تحريك ركني الإسناد من موضعها وإحلال أحدهما مكان الآخر ؛ حيث يتقدم الثاني على الأول ، ويتأخر الأول على الثاني ، وهذا النوع ظاهرة شائعة جداً وكثيرة الاستعمال والتداول عند الناطقين باللغة العربية من أهلها أو من ليس من أهل العربية ، وقد تكلم عن هذه الظاهرة لغويون عرب - قدامى ومحدثون - وها هو ذا الجرجاني (ت 471 هـ أو 474 هـ) يقول فيه: " هو باب كثير الفوائد ، جم المحاسن ، واسع التصرف ، بعيد الغاية ، لا يزال يفتر لك عن بديعة ، ويفضي بك إلى لطيفة ، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه ، ويلطف لديك موقعه ، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك ، أن قَدِمَ فيه شيء ، وحول اللفظ عن مكان إلى مكان ".¹¹⁹ وقد أشار الجرجاني إلى تبادل ركني الإسناد في الموضع تارة الفعل يتقدم وتارة أخرى يتقدم الاسم ، والمتكلم يتعمد هذا الإنجاز الفعلي اللغوي وينوي توصيل معاني ما إلى السامع ويقول في هذا السياق: " ... فإن موضع الكلام على أنك إذا قلت: (أفعلت ؟) ، فبدأت بالفعل ، كان الشك في الفعل نفسه ، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده. وإذا قلت: (أنت فعلت ؟) ، فبدأت بالاسم ، كان الشك في الفاعل من هو ، وكان التردد فيه ".¹²⁰

يفهم من هذا الكلام أن التقديم والتأخير في ركني الإسناد لتبليغ المقاصد إلى المتكلمين فمثلا تقديم الاسم على الفعل لإظهار للسامع أو للجماعة أن الشك والتردد موجود في الفاعل والرغبة في معرفته ، والعكس صحيح بالنسبة لتقديم الفعل على الاسم.

وهذه الفكرة وضحتها السمرائي وقد بينت مكانة اللغة العربية بين اللغات العالم في التعبير والتي تتمثل في السعة والحرية في التعبير ؛ حيث يرى أنه يمكن أن تنبثق من المثال الواحد وجوها وصورا كثيرة ، والمتكلم يلجأ إلى هذا التعدد في الوجوه والصور للمثال الواحد من أجل تأدية مقاصد وتبليغها للمستمعين وقد راعى فيها المتكلم أحوال المتخاطبين من ناحية علمهم وجهلهم للمعلومة ويتمثل هذا المثال الواحد في: ويقول في هذا السياق: "كل كلمة تحمل دلالتها، أعطى محمد خالدا كتابا، المخاطب خال الذهن لا يعلم شيئا عن مفردات المسألة تخبر إخبار أولي تخبره كل جزئيات ... محمد أعطى خالدا كتابا، مخاطب يعلم أن شخصا ما أعطى كتابا لكن من هو يتصور مثلا أنه سعيد اذن في ذهنه تصور ما أن شخصا ما أعطى خالدا كتابا، من أعطى خالدا كتابا؟ خالدا أعطى محمد الكتاب، المخاطب يعلم أن محمد أعطى الكتاب لشخص لكن من هو هذا الشخص؟ لمن أعطى محمد الكتاب؟ كتابا أعطى محمد خالدا، مخاطب يعلم أن محمد أعطى خالدا شيئا ما لكن ما هو الشيء الذي أعطاه إياه؟ كتابا خالدا أعطى محمد، المخاطب يعلم أن محمد أعطى شيئا لشخص لكنه لا يعلم هذا الشيء ولمن أعطاه؟ كتابا خالدا محمد أعطى، أعطى خالدا كتابا محمد، أعطى خالدا محمد كتابا، أعطى كتابا محمد خالدا، أعطى كتابا خالدا محمد ... هناك سعة في التعبير والدقة في المعنى ... المعنى العام واحد لكن الدقة لا ... اللغة الإنجليزية خرساء أمام العربية في هذه الجانب من الدقة والتوسع والحرية في التعبير.¹²¹

3-1-2 التحويل بالزيادة: وهذه الحالة تتمثل في تلك المقيدات التي يتم إضافتها على ركني الإسناد لتأدية بها معاني إضافية أخرى ؛ وسبق وأن تم الحديث عن التقييد وعرض المقيدات اللفظية التي تقيد ركني الإسناد. والتقييد يأتي به المتكلم لإضافة معاني على معنى المسند إليه والمسند وإفادة بها المتلقي ؛ ويقول حبنكه الميداني في هذا المعنى: "وهنا في فصل التقييد وعدمه لاحظ البلاغيون أن المتكلم قد يقصد زيادة إفادة المتلقي معاني لا يكفي المسند والمسند إليه للدلالة عليها ، وهي تتعلق بالمسند أو المسند إليه ، أو بالإسناد في الجملة ".¹²²

- وإليك بعض النماذج عن التغييرات التي تحدث عند إضافة تلك الزيادات على ركني الإسناد فتغير من مبنى التركيب وإفاداة مقاصد إضافية أو جديدة على المقصد الأول وهي كالتالي:
- حضر التلميذ نفسه ؛ في هذا المثال تم إضافة لفظ (نفسه) وهو توكيد معنوي والغرض منه هو دفع توهم السامع.¹²³
 - قال الصديق أبو بكر ؛ إضافة مقيد (أبو بكر) للإيضاح.¹²⁴
 - الجاهل هو المحتفظ بعلمه ؛ إضافة مقيد ضمير الفصل (هو) قصد تمييز الخبر عن الصفة.¹²⁵
 - الشجاع خالد لا زيد ، خالد الشجاع لا زيد ، ما خالد إلا شجاع ؛ هذه الأمثلة كلها تشترك في الألفاظ نفسها وهي مقيدة بالقصر ، ولكن لها عدة صور في توزيع تلك الألفاظ المشتركة ؛ وذلك لأغراض ومقاصد يود بها المتكلم تبليغها للمستمعين ؛ ففي المثال الأول المخاطب اعتقد الشركة في الحكم بين المقصور عليه وغيره ، والمثال الثاني لأن المخاطب اعتقد عكس ما تقوله ، أما المثال الأخير لأن المخاطب متردد في الحكم.¹²⁶ إذن المتكلم هنا في هذه الأمثلة يراعي مقامات المخاطب ويؤلف الجمل مقيدة بقصر لرفع اللبس والوهم عن المخاطب وهذا هو المقصد الأساسي والرئيس.
 - **المؤكدات:** وهي التي يضيفها المتكلم في الوحدة الإسنادية الفعلية والاسمية. فالمتكلم ينظر أولاً إلى الحالة التي هو فيها المخاطب ؛ إذا كان متردداً في الحكم ويطلب معرفته فهنا المتكلم يوظف مؤكداً والقصد من توظيفه هذا هو تقوية الحكم وإنهاء الخلاف الذي حل بينه وبين المخاطب¹²⁷ مثل: قد جاء محمد ، إن محمد قادم. وقد يتردد في الحكم أكثر لدرجة الإنكار وهنا يدخل المتكلم أكثر من مؤكد قصد إقناعه مثل: إن أخاك لقادم ، والله إن أخاك لقادم.¹²⁸ أما أدوات التوكيد فتتمثل في: إن ، ولام الابتداء ، وأما الشرطية ، والسين ، وقد ، وضمير الفصل ، والقسم ، ونونا التوكيد ، والحروف الزائدة ، وأحرف التنبيه.¹²⁹
 - **أداة النصب كأن:** وهي قيد من القيود التي تدخل على الجملة الاسمية فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها ويبقى الخبر مرفوعاً واحتفاظه على تسميته. وإذا دخل هذا القيد على الوحدة الإسنادية انتقل الإسناد من الحقيقة إلى المجاز ليتكون الأسلوب من أربعة أركان ؛

أداة التشبيه ، والمشبه ، والمشبه به ، والمعنى أو الصفة المشتركة بينهما ؛ وهذا الأخير أطلق عليه وجه الشبه .

ومقاصد المتكلمين من استعمال الوحدة الإسنادية مقيدة بأداة التشبيه كأن متعددة ومتنوعة وأبرزها:¹³⁰

- إزالة عن الإسناد الغرابة والتعقيد حين ذكر شبيه له ، توضيح طبيعة صفة المسند إليه بذكر التشبيه ؛ أي أن صفة المسند إليه مجهولة لا تتحد إلا بالتشبيه .
- وأيضاً قد يقصد المتكلم من توظيف قيد كأن في الجملة الاسمية تحديد مستوى وحال المسند إليه من قوة وضعف ، أو زيادة ونقصان ، أو غير ذلك من الحال .
- وأيضاً قد يقصد المتكلم تثبيت وتقرير حال المسند إليه في نفس السامع ، وتأكيد وإيضاحه .
- وأيضاً هناك قصد التزيين والتحسين ، أو ضده أي تقبيح المسند إليه.¹³¹ وغير ذلك من المقاصد التي لا تعد ولا تحصى .

– **النهى ومقاصده بين المباشر والانحراف:** أداة النهي من المقيدات وهي تضاف إلى الفعل المضارع إما للتعبير به عن مقصد حقيقي مباشر ، وإما التعبير به عن مقاصد غير حقيقية ؛ أي غير مباشرة يكشف عنها سياق المقام ؛ أما المقصد الحقيقي المباشر فهو "طلب الكف على جهة الاستعلاء"¹³² . وهذا المقصد تحدده منزلة المتلفظ بالأسلوب بالنسبة إلى سامعه أو قارئه ؛ أي منزلة الأعلى إلى الأدنى ؛ والعلاقة الاجتماعية التي تربطهما ، مثل علاقة الابن بالأب ، أو علاقة الطالب بمدرسه ... الخ.¹³³ وقد يخرج عن معناه الحقيقي إلى معان كثيرة جداً لا تعد ولا تحصى ، لكن المقام من يكشف عن ذلك ؛ مثل: انحراف النهي إلى معنى الإقذار والتمكين ، أو إلى معنى الدعاء ، أو الوعد ، وأيضاً معنى الاستعانة أو الخبر ، أو الاعتبار ، وغير ذلك من المعاني والمقاصد.¹³⁴

– وهناك أدوات كثيرة تضاف إلى الوحدة الإسنادية فتغير من شكلها ومن مضمونها ، ولتؤدي معان مباشرة تارة وتارة أخرى تعبر عن معان غير مباشرة مثل: التمني والترجي والاستفهام وغيرها التي تدخل على الإسناد الاسمي والفعلي ، ونترك هذا المجال للقارئ وللباحث والخوض فيه والبحث عن كنهه وأساره العجيبة والغريبة .

4-1-2 **التحويل بالحذف:** والمراد به الحذف الذي يقع في الوحدة الإسنادية لغرض في المعنى. وقد قال فيه عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ أو 474 هـ): " هو باب دقيق المسلك ، لطيف المأخذ ، عجيب الأمر ، شبيه بالسحر ... " ،¹³⁵ حتى قوله: " فإنك ترى به ترك الذكر ، أفصح من الذكر ، والصمت عن الإفادة ، أزيد للإفادة ، وتجدر أنطق ما تكون إذا لم تنطق ، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبين " .¹³⁶ وهذا الأخير يتبين للقارئ وللباحث الدور الذي يقوم به الحذف وقيمته على المستوى الكلامي من المقاصد التي يريد المتخاطبون تبليغها إلى الأطراف الأخرى ، فأحيانا أو ربما كثيرا ما يكون الحذف أبلغ وأبين وأوضح للمعنى المراد التعبير عنه. ويذكر صالح شاهين أن لجوء المرسل إلى ظاهرة الحذف حيث المواقف الاتصالية تتطلب ذلك ، ومن أجل أن تصل الرسالة إلى المتلقي بكل وضوح وبيان. ويشير إلى أن النحاة العرب أدركوا هذه الظاهرة وأهميتها في تحديد المعاني المراد تبليغها من المتكلمين إلى المتلقين.¹³⁷ وهذه المعاني لا تتحدد إلا في سياقها الخارجي ؛¹³⁸ ويقول صالح شاهين في هذا السياق: " فاضهر الفعل في الجمل السابقة كان لوجود قرينة سياقية خارجية تدل على علم السامع بمدلول الخطاب ، وقوته الانجازية " .¹³⁹ لكن بشروط كعلم المخاطب به ، وما يملكه من معرفة مسبقة.¹⁴⁰ ووسائل إدراك معاني ظاهرة الحذف غير شفوي كثيرة ، ويمكن حصرها في خمسة ؛ وهي بعدد حواس الإنسان وتمثل في: (بصري ، سمعي ، لمسي ، شمّي ، ذوقي) .¹⁴¹ وإليك بعض المقاصد التي يمكن فهمها من استعمال المتكلمين لظاهرة الحذف في خطاباتهم:¹⁴²

– قد يقصد المتكلم من الحذف اختصار الكلام والاحتراز عن العبث.

– وقد يقصد كذلك اختبار تنبه السامع له.

– وأيضا قد يكون القصد منه الإنكار ، وغيرها من المقاصد.

5-1-2 **التحويل بالصيغة:** ويقصد به تغيير في جذر الكلمة ؛ على سبيل المثال الأصل في الأفعال تجريدتها من حروف الزيادة وإرجاعها إلى الجذر الذي انطلقت منه فمثلا: جذر كلمة اخرج بعد تجريد عنها حرف الوصل (ا) هو خرج فهناك فرق بين التجريد ودون التجريد فالأول يعبر عن أسلوب خبري والثاني يعبر عن الأسلوب الإنشائي ونوعه الأمر ؛ وهذا الأخير فقد تكلم فيه النحاة والبلاغيون كثيرا وأشاروا إلى نوعين من المقاصد ؛ مقاصد حقيقية ومقاصد خروج عن الحقيقة لتعبر عن مقاصد أخرى يفهمها الأطراف

المتفاعلة في عملية الخطاب عن طريق السياق المقامي ؛ فأما المقصد الحقيقي الموضوع له هو " الطلب من المخاطب حصول فعل ما على وجه الاستعلاء والإلزام".¹⁴³ وأيضاً هناك حالات يخرج فيها الأمر عن المقصد الحقيقي الموضوع له ليؤدي مقاصد أخرى فالسياق من يرفع الغطاء ويكشف عن المستور وإليك بعض منها:

- **الدعاء** ؛ ويكون طلب العون ، أو الاستغاثة ، أو الرحمة ، وغير ذلك . مثل: قوله تعالى: ﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ﴾ [سورة النمل ، 19]
- **الإهانة والتحقير** : وهنا يوجه المخاطب أمراً إلى المخاطب بقصد تحقيره وإهنته ، نحو قوله تعالى: ﴿ ذُوْاْ أَنْتَ الْعَزِيْزُ الْكَرِيْمُ ﴾ [الدخان ، 49]
- **التعجب** : نحو قوله تعالى: ﴿ انظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ ﴾ [سورة الإسراء ، 48] .
- **وهناك مقاصد أخرى تستفاد من سياق المقام مثل: الامتنان ، التكوين ، الإذن ، التأديب ... الخ.**¹⁴⁴

2-2 **التحويل فوقخطي**: ويقصد به تلك التلوينات الصوتية التي تلحق بنية المفردات وبنية الجملة ؛ الأولى اصطلح عليها بالنبر؛ ويعني درجة النفس التي ينطق بها الصوت وهذه الدرجة تنقسم إلى ثلاثة أنواع: النبر القوي ، النبر المتوسط ، النبر الضعيف.¹⁴⁵ أما بنية الجملة فقد اصطلح عليها بـ : التنغيم ؛ ويعني: " ارتفاع الصوت أو انخفاضه في أثناء عملية النطق للتعبير عن المعاني المختلفة التي يروم المتكلم إيصالها إلى المتلقي أو مجموعة المتلقين".¹⁴⁶ وتؤدي هذه التلوينات الصوتية بدرجات متفاوتة بين الترقيق والتفخيم وكسر الصوت وانزواؤه ، كما أن المتكلم قد يرفق التلوينات الصوتية بحركات جسدية كتقطيب الحاجبين ، أو تحريكهما حيث تعلوان تارة وتنخفضان ، وكذلك حركات العينين واليدين ومسح الرأس وغير ذلك ؛ وهي تزيد وضوحا في المعنى وتسهل تبليغه بيسر دون عسر. وقد عبر عنها بالقول: " " من مظاهر الوصفية استحضر النحاة لعناصر الموقف الكلامي ، من سامع ومتكلم وظروف عامة ، فقد اعتنى النحاة بطريقة نطق التكلم ، بما قد يكون فيها من تلوينات صوتية ..."¹⁴⁷ حتى يصل بقوله إلى أقسام التلوينات الصوتية ويشعر في تقديم لكل قسم تعريفا له ويقول في هذا الموضوع: "سواء في ذلك ما كان مركزا على الكلمة ، وهو ما عرف بالنبر... أو ما كان مركزا على الجمل ، وهو مرتبط بالمعنى العام المراد إيصاله إلى السامع

يهدف إبراز معلومة جديدة أو تأكيدها، في الجملة، وهذا ما عرف بالتنعيم¹⁴⁸. ثم ينتقل إلى كلام آخر ويبين دور التلويينات الصوتية وتأثيراتها على المستوى الكلامي والمعاني التي تؤديها وإليك القول: "... وهي تنقل المعنى أو الدلالة من مستوى دلالي إلى مستوى آخر..."¹⁴⁹ وهذا التلويين الصوتي عُبر عنه بمصطلح آخر النغمة الصوتية، وهذا ما قام به فاضل صالح السامرائي لما أتى بعناصر الجملة العربية؛ ومن بين هذه العناصر النغمة الصوتية؛ وقد ذهب أن معنى الجملة الواحدة قد يختلف باختلاف النغمة، وقد قدم في ذلك عدة أمثلة لتوضيح هذا الجانب. وإليك بعض الأمثلة: عند زيد مال التركيب يتكون من شبه جملة جار ومجرور (عند زيد) ومبتدأ لخبر محذوف متعلق به تقديره حاصل، فلو المتكلم يقوم بضغط بلسانه على لفظ مبتدأ بتفخيم الصوت لانتقل المعنى من معنى الجملة إلى معنى المتكلم لا يفهمه السامع إلا عن طريق سماعه لتلك الخاصية الصوتية التي زيدت على اللفظ، وهذا المعنى يتمثل في أن زيد ذو مال كثير أو متعدد، وغير ذلك من معاني الكثرة والزيادة. أما إذا المتكلم قام بترقيق لفظ المبتدأ وتكسيه فيحتمل عدة معاني وأبرزها أنه يحقر زيد ويقصد أن زيد ذو مال قليل، أو قد يقوم المتكلم بنبر لفظ المبتدأ ويقصد منه الاستفهام ورغبته في معرفة إن كان له مال أم لا؟¹⁵⁰ كما أشار إلى هذه الظاهرة ابن جني (ت 302 هـ أو 392 هـ) في قوله: « وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ... وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: كان والله رجلاً! فتزيد في قوة اللفظ ب (الله)، ولتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها و (عليها) أي رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك. وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنساناً! وتمكن الصوت بإنسان وتفقحه ... وكذلك إن ذمته ووصفته بالضيق قلت: سألناه وكان إنساناً! وتزوي وجهك وتقطبه»¹⁵¹ إذن يفهم من هذا الكلام أن التلويينات الصوتية بصعود الصوت وبهبوطه وبانكساره تؤدي أغراض ومقاصد معينة مثل التعظيم والمدح والذم وغير ذلك وقد وضحت الأمثلة السابقة تلك المعاني التي يريد المتكلم تبليغها للمتلقين.

يفهم من خلال ما سبق أن مقاصد المتكلمين يمكن الوصول إليها عن طريق طريقة أداء المتكلمين للكلمات داخل التراكيب بين تقوية الصوت ورفعها أو الخفض منه ويقع بين طرفي الإسناد مبتدأ أو خبراً مثلاً، أو يقع في الفضلات؛ مفعولات أو الحال أو التمييز أو الصفات وغير ذلك. مثل: سألناه فوجدناه إنساناً، ويؤدي لفظ إنساناً إما بتفخيم الصوت

والمقصود منه أن الشخص الممدوح كان إنسانا سمحا ، أو جوادا ونحو ذلك ، أو بصوت منكسر فيه إذلال مع ملامح تظهر في الوجه ويقصد المتكلم من كلامه في هذه الحالة ذم الشخص وأنه قد تضايق منه ؛ أي المقاصد التي يفهم من النبر والتنغيم أبرزها: التعظيم والحطة أو التحقير والمدح والذم ... الخ.

الخاتمة:

وفي الختام نود القول أن الإسناد عمود النحو العربي وعماده وقاعدته ، فلا يخلو الكلام العربي منه فهو بمثابة الملح في الطعام. وللإسناد ركنان أساسيان هما المسند إليه والمسند فالأول ذات ، والثانية صفة ؛ فالذات أسبق من الصفة والعكس غير صحيح ؛ ومن هنا كان الأصل ؛ الإسناد في الاسم أي يكون إلى الاسم ، فالفعل يأتي فقط مسندا ، والاسم يأتي مسندا إليه ومسندا. والإسناد فيه الأصل وفيه النزوح عن الأصل ؛ فالأصل هو حفاظ الوحدة الإسنادية على الأصل (نوعا ، ترتيبا ، ذكرا ، إطلاقا) ، أما النزوح عن الأصل هو التغييرات الطارئة على أجزاء الوحدة الإسنادية (المسند إليه ، المسند) ، وهذه التغييرات كثيرة وزعت في مجموعتين ؛ التغييرات الخطية ، والتغييرات فوق الخطية ؛ وتتمثل الأولى في: التغيير بالترتيب ، التغيير بالبنية ، التغيير بالحذف ، التغيير بالزيادة (الإضافة) ، التغيير بالاستبدال. أما التغييرات فوق الخطية فتتمثل في التلوينات الصوتية التي تصيب المفردات ، وتصيب الجمل ؛ فالأولى تسمى النبر ، والثانية تسمى التنغيم.

والأطراف المتفاعلة في عملية التخاطب هي من تختار هذه الصور والأساليب حسب المقامات التي هي فيها ؛ أي مع مراعاة الظروف والأحوال المحيطة بها ، والعلاقة المشتركة بين هذه الأطراف المتفاعلة من معارف ومعلومات واشتراك في الدين والعادات والتقاليد وغير ذلك. فإذا أساء أي طرف من أولئك الأطراف في استخدام هذه الصور والأساليب فقد ضاعت المقاصد ، وفهمت بمفهومات مناقضة ومنافية ، وبالتالي يحدث هناك خلل وتشويش في عملية التخاطب. فمثلا: يحتفظ المتكلم بأصل التركيب بذكر ركني الإسناد إما قصد إفادة المخاطب بالمعلومة التي كان يجهلها ، وإما تنبيه المخاطب أن المتكلم على علم بما يعلمه المخاطب ، وإما قصد التأكيد الخبر الذي تم تبليغه. وأيضا مقاصد المتكلمين من حذف أسماء ذوات وإحلال محلها الضمائر أو الأسماء الموصولة إما أنها معلومة عند المخاطبين وضروري عدم البوح بها ، وإما يكون القصد من هذه العملية الاختصار أو جهل تلك الذوات أو

الخوف عليهم وإخفاء الأسماء واجب لحمايتهم ، أو خوف المتكلمين على أنفسهم من انتقام هؤلاء لأنفسهم منهم فيخفي المتكلمون أسماءهم ، وغير ذلك من المقاصد التي لا يمكن حصرها كلها فهي تقهم من خلال السياقات الكلامية. وهناك أيضا ظاهرة الحذف دون إحلال وحدة لغوية محلها ؛ ويحصل لعلم المخاطب ومادام هو على علم فتعتمد المتكلم إلى استعمال الحذف لعلم المخاطب بذلك. وقد يلجأ المتكلمون أيضا لظاهرة الزيادة كتقييد الإسناد بمقيدات قصد إزالة الإبهام عن المخاطب. وأيضا يتعمد التغيير في رتبة الوحدتين الإسناديتين للعناية بالمخاطب. وظاهرة تقييد الإسناد يمكن حصرها في شكل مركبات ؛ لعل أبرزها: تقييد الوحدة الإسنادية بالتوابع ويأتي المتكلم بالنعته للتعبير عن أغراض ومقاصد نحو: الكشف عن حقيقة المنعوت أو التأكيد أو المدح أو الذم أو الترحم. وأيضا هناك تقييد الوحدة الإسنادية بالتوكيد ويأتي به المتكلم لتحقيق مجموعة من المقاصد منها: دفع توهم السامع ، ودفع توهم عدم الشمول. وأيضا هناك تقييد الوحدة الإسنادية بعطف البيان ويهدف به المتكلم تبليغ معاني إلى السامع ومن بين هذه المعاني: الإيضاح ، والمدح وغير ذلك من المعاني. وأيضا هناك تقييد الوحدة الإسنادية بعطف النسق ويأتي المخاطب بهذا التقييد للتعبير عن مقاصد معينة نحو: تفصيل المسند أو المسند إليه باختصار ، إزالة الشك من السامع ورده إلى الصواب ، لصرف الحكم إلى آخر وغير ذلك من المقاصد. وهناك كذلك تقييد الوحدة الإسنادية بالبدل إما للإيضاح وإما تصويب الكلام بعدما وقع المتكلم في الخطأ ويظهر هذا القصد في البدل الغلط. وكذلك هناك تقييد الوحدة الإسنادية بضمير الفصل ويراد منه التخصيص أو تأكيده ؛ أي تأكيد التخصيص. وهناك تقييد الوحدة الإسنادية بالنواسخ ؛ والنواسخ كثيرة جدا بلغ عددها حوالي ثلاثة عشرة ومقاصد المتكلمين من هذه النواسخ إما إفادة معنى الاستمرار وحكاية الحال الماضية ، وإما إفادة التوقيت بزمن معين ، وإما التأكيد وغير ذلك من المعاني والمقاصد. وهناك مقيدات كثيرة كالشرط والنفي وغير ذلك من المقيدات ولها أغراض وأهداف عند توظيف الأطراف المتفاعلة في عملية التخاطب لها لحظة الخطاب. وترك مجال البحث والاجتهاد فيها للقارئ والباحث.

وكل هذه المقاصد الاستفادة من الوحدة الإسنادية (مقيدة أو مطلقة) تحصل عن طريق علاقة العناصر التداولية (المرسل والمرسل إليه ، المعرفة المشتركة ، مبدأ التعاون) بالوحدة الإسنادية. فأى خلل في هذه العلاقات بطبيعة الحال سيحصل تشويش في تبليغ

المقاصد وفهمها. ومن هنا نسدي توجيهات ونصائح لأهل الاختصاص في مجال اللغة واللسان، والمتمثلة في: إعادة النظر في النحو ومحاولة جمع كل الوظائف النحوية (المرفوعات والمنصوبات والمجزورات والمجزومات والتوابع والأدوات اللغوية الأخرى) وتوزيعها في باب واحد تحت اسم الإسناد النحوي والذي ينقسم بدوره إلى الإسناد الحر، والإسناد المقيد؛ فما كان مبتدأ وخبراً أو ما أصله مبتدأ وخبر وما كان فعلاً وفاعلاً أو نائبه أو ما يعمل عمل الفعل يدرج في الإسناد الحر، أما بقية الوظائف فهي مقيدات تدرج في القسم الثاني من الإسناد وهو الإسناد المقيد. ثم محاولة حصر المقاصد التي يؤديها ركني الإسناد حين استعمالهما حرين، أو حين تقييدهما بمقيدات.

— مقالة من الأترنيت: صاحب المقال، "عنوان المقال"، تاريخ النشر، الموقع الإلكتروني، تاريخ الإطلاع.

قائمة المصادر والمراجع

- 1- الخطاط عثمان طه، القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم، دار ابن حزم، ط4، بيروت — لبنان، 1435هـ - 2014م.
- 2- ابن هشام الأنصاري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، المكتبة العصرية، بدون: ط، صيدا — بيروت، 1411هـ - 1991م، ج1.
- 3- أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَرِي، تح: غازي مختار طليمات، اللباب في علل البناء والإعراب، دار الفكر، ط1، دمشق - سوريا، 1416هـ - 1995م، ج1.
- 4- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تح: عبد السلام محمد هارون، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، ط2، مصر 1399هـ - 1979م، ج3.
- 5- أبو الفتح عثمان بن جني، تح، محمد علي النجار، الخصائص، دار الكتب المصرية، 1372هـ - 1952م.
- 6- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح: عبد السلام محمد هارون:
- الكتاب كتاب سيبويه، الناشر مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة، 1408هـ/1988م، ج1.

- 8- الكتاب كتاب سيبويه ، مكتبة الخانجي ، ط3 ، القاهرة – مصر ، 1408هـ - 1988م ، ج2.
- 8- أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي ، أبو فهر محمود محمد شاكر ، كتاب دلائل الإعجاز ، مكتبة الخانجي ، بدون : ط ، القاهرة – مصر ، 1404هـ - 1984م.
- 9- أبو عمرو عثمان بن الحاجب النحوي ، تح: موسى بئاي علوان العليلي ، شرح الوافية نظم الكافية ، مطبعة الآداب في النجف الأشرف ، بدون : ط ، بدون : مكان النشر ، 1400هـ - 1980م.
- 10- أحمد الهاشمي
- القواعد الأساسية للغة العربية ، دار الكتب العلمية ، بدون : ط ، بيروت – لبنان ، 1354هـ.
- يوسف الصميلي ، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ، المكتبة العصرية ، بدون : ط ، صيدا – بيروت ، 1999م.
- 12- أحمد فهد صالح شاهين ، النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة ، عالم الكتب الحديث ، ط1 ، إربد – الأردن ، 2015.
- 13- أحمد مطلوب ، أساليب بلاغية الفصاحة – البلاغة – المعاني ، وكالة المطبوعات شارع فهد السالم ، ط1 ، – الكويت ، بدون سنة النشر.
- 14- إميل بديع يعقوب:
- علوم اللغة العربية – باب الميم ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، بيروت – لبنان ، 1427هـ - 2006م ، ج8.
- إميل بديع يعقوب ، موسوعة علوم اللغة العربية المحتوى باب الهمزة ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، بيروت – لبنان ، 1427هـ - 2006م ، ج1.
- إميل يعقوب ، علوم البلاغة ، دار الجيل ، بدون ط ، بيروت – لبنان ، 1426هـ - 2005م.

- 17 بهاء الدين بن عقيل تح: محمد كامل بركات ، المساعد على تسهيل الفوائد ، دار الفكر ، بدون: ط ، دمشق — سوريا ، 1400هـ - 1980م ، ج 1.
- 18 بوزيد صابرية ، إيش: هواري بلقاسم ، إشكالية القصيدة في الممارسة النقدية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في مشروع الاتجاهات الجديدة في تحليل الخطاب ، كلية الآداب واللغات والفنون ، قسم اللغة العربية وآدابها ، جامعة وهران ، 2008-2009م.
- 19 جرجي شاهين عطيه ، سلم اللسان في الصرف والنحو والبيان ، دار ربحاني ، ط 4 ، بيروت — لبنان ، بدون سنة النشر.
- 20 جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر ، تح: صالح عبد العظيم الشاعر ، الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط ، مكتبة الآداب ، بدون: ط ، القاهرة — مصر ، 1431هـ - 2010م.
- 21 حفني ناصف وآخرون ، اع: محمد بن فلاح المطيري ، دروس البلاغة ، مكتبة أهل الأثر ، ط 1 ، صباح الناصر — الكويت ، 1425هـ 2004م.
- 22 حليلة أحمد عمارة ، الاتجاهات النحوية لدى القدماء دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ط 1 ، عمان — الأردن ، 2005.
- 23 الخطيب القزويني ، تح: محمد عبد القادر الفاضلي ، الإيضاح في علوم البلاغة ، المكتبة العصرية ، بدون: ط ، صيدا — بيروت ، 1424هـ - 2004م.
- 24 راجح بومعزة ، التحويل في النحو العربي مفهومه — أنواعه — صورته البنية العميقة للصيغ والتراكيب المحولة ، عالم الكتب الحديث ، ط 1 ، إربد — الأردن ، 1429هـ - 2008م.
- 25 راجي الأسمر ، إيش: إميل يعقوب ، علوم البلاغة ، دار الجيل ، بدون: ط ، بيروت — لبنان ، 1426هـ - 2005م.
- 26 طه عبد الرحمن ، تجديد المنهج في تقويم التراث ، المركز الثقافي العربي ، ط 1 ، الرباط — المغرب ، 1414هـ - 1993م.
- 27 عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري ، تحق: محمد حسين شمس الدين ، أسرار العربية ، دار الكتب العلمية ، ط 1 ، بيروت — لبنان ، 1418هـ - 1997م.

- 28 عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني ، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها وصور من تطبيقاتها بهيكل جديد من طريف وتليد ، دار القلم ، ط1 ، دمشق – سوريا ، الدار الشامية (بيروت – لبنان) ، 1416 هـ - 1996 م ، ج1.
- 29 عبد الرزاق قسوم ، من وحي اللغة العربية لغة العلم والحضارة ، دار النعمان للطباعة والنشر ، بدون: ط ، بدون: مكان الطبعة ، 2017.
- 30 عبد العزيز عتيق ، في البلاغة العربية علم المعاني ، دار النهضة العربية ، ط1 ، بيروت – لبنان ، 1430 هـ - 2009 م.
- 31 عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي ، عل: أبو فهر محمود محمد شاعر ، دلائل الإعجاز ، مكتبة الخانجي ، بدون: ط ، القاهرة – مصر ، 1404 هـ - 1984 م.
- 32 عبد الله بن أحمد الفاكهي ، تح: المتولي رمضان أحمد الدميري ، شرح كتاب الحدود في النحو ، بدون: ط ، الأزهر – مصر ، 1408 هـ - 1988 م.
- 33 عبد الله محمد النقرات ، الشامل في اللغة العربية ، دار الكتب الوطنية ، ط1 ، بنغازي – ليبيا ، 2003.
- 34 عبد الهادي الفضلي ، مختصر النحو ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط7 ، جدة – المملكة العربية السعودية ، 1400 هـ - 1980 م.
- 35 عرفات فيصل المناع ، السياق والمعنى دراسة في أساليب النحو العربي ، مؤسسة السياب ، ط1 ، لندن ، 2013 م.
- 36 عزيزة فوال بابتي ، المعجم المفصل في النحو العربي ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، بيروت – لبنان ، 1413 هـ - 1992 م.
- 37 علي بن خليل بن أحمد بن سالم علاء الدين البصروي ، تح: عزام عمر الشجراوي ، شرح قواعد البصروية في النحو ، دار البشير ، ط1 ، عمان ، 1421 هـ - 2000 م.
- 38 علي رضا ، المرجع في اللغة العربية نحوها وصرفها ، المطبعة السورية ، ط2 ، حلب ، 1962 م ، ج1.
- 39 عمر محمد أبو نواس ، علم المخاطب بين التوجيه النحوي والتداولية ، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها ، جامعة مؤتة ، الكرك – الأردن ، ربيع الثاني 1432 هـ - نيسان 2011 م ، المجلد (7) ، العدد (2) .

- 40 العياشي أدراوي ، الاستلزام الحوارى فى التداول اللسانى ، مطابع الدار العربىة للعلوم ، ط1 ، بىروت – لبنا ، 1432هـ - 2011م .
- 41 فاضل صالح السمراى
- معانى النحو ، شركة العاتك لصناعة الكتاب ، ط2 ، القايرة – درب الأتراك ، 1423هـ - 2003م ، ج1 .
- معانى النحو ، مكتبة الجامعة الإسلامىة ، ط2 ، غزة ، شركة العاتك - القايرة – درب الأتراك ، 1423هـ - 2003م ، ج2 .
- النحو العربى أحكام ومعان ، دار ابن كثر ، ط1 ، بدون: مكان النشر ، 1435هـ - 2014م ، ج1 .
- 44- فخرى محمد صالح ، اللغة العربىة أداء ونطقا وإملاء وكتابة ، الوفاء للنشر والتوزىع ، ط2. مصر ، بدون سنة النشر .
- 45- فرانسواز أرمىنكو ، تر: سعىد علوش ، المقاربة التداولىة ، الرباط ، 1986 .
- 46- كمال بشر ، علم اللغة الاجتماعى (مدخل) ، دار الثقافة العربىة ، ط2 ، بىروت: 1994م .
- 47- محمد خلىفانى ، الجملة العربىة دراسة وصفىة تحلىلىة ، دار الكتب العلمىة ، ط1 ، بىروت – لبنا ، 1435هـ - 2014م .
- 48- محمد على أبو العباس ، الإعراب المىسر دراسة فى القواعد والمعانى والإعراب تجمعى بىن الأصالة والمعاصرة ، دار الطلائع ، بدون: ط ، مدىنة نصر – القايرة ، 1417هـ - 1996م .
- 49- محمد على التهانوى ، تق: رفىق العجم ، تح: على دحروج ، نقل النص الفارسى إلى العربىة: عبد الله الخالىدى ، الترجمة الأجنبىة: جورج زىناى ، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، مكتبة لبنا ناشرون شام ، ط1 ، بىروت - لبنا ، 1996م ، ج1 .
- 50- محمد على السراج ، مر: خىر الدىن شمسى باشا ، اللباب فى قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف – البلاغة والعروض – اللغة والمثل ، دار الفكر ، ط1 ، دمشق – سوريا ، 1403هـ - 1982م .
- 51- محمود أحمد نحلة ، آفاق جدىة فى البحت اللغوى المعاصر ، دار المعرفة الجامعة ، بدون: ط ، الاسكندرىة ، 2002 .

- 52- مصطفى غلاييني ، تلق: عبد المنعم خفاجة ، جامع الدروس العربية موسوعة في ثلاثة أجزاء ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، ط28 ، صيدا — بيروت ، 1414 هـ - 1993م ، ج1.
- 53- نوارى سعودي أبو زيد ، في تداولية الخطاب الأدبي المبادئ والإجراء ، ط1 ، سطيف — الجزائر.
- 54- فاضل السمرائي ، بمثال واحد ستدرك كيف تتفوق اللغة العربية على سائر اللغات — كم أنت عظيمة يا لغة أهل الجنة ، نشره في 07/05/2020 ، قناة دعوة عقلانية LOGICAL DAAWAH ، تاريخ الانضمام 2018/12/10 ، الموقع الالكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=MyR7QTNp2to>
- التهميش:**

- ¹ ينظر ، عبد الرزاق قسوم ، من وحي اللغة العربية لغة العلم والحضارة ، دار النعمان للطباعة والنشر ، 2017 ، ص109.
- ² ينظر ، فخري محمد صالح ، اللغة العربية أداء ونطقا وإملاء وكتابة ، الوفاء للنشر والتوزيع ، ط2 ، مصر ، بدون سنة ، ص22.
- ³ المرجع نفسه ، ص22 — 23.
- ⁴ ينظر ، مصطفى غلاييني ، تلق: عبد المنعم خفاجة ، جامع الدروس العربية موسوعة في ثلاثة أجزاء ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، ط28 ، صيدا — بيروت ، 1414 هـ - 1993م ، ج1 ، ص12.
- ⁵ المرجع نفسه ، ص13.
- ⁶ تأ: محمد علي السراج ، مر: خير الدين شمسي باشا ، اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف — البلاغة والعروض — اللغة والمثل ، دار الفكر ، ط1 ، دمشق — سوريا ، 1403 هـ - 1982م ، ص73.
- ⁷ ينظر ، إميل بديع يعقوب ، علوم اللغة العربية — باب الميم ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، بيروت — لبنان ، 1427 هـ - 2006م ، ج8 ، ص444.
- ⁸ ينظر ، مصطفى غلاييني ، تلق: عبد المنعم خفاجة ، جامع الدروس العربية موسوعة في ثلاثة أجزاء ، ص15.
- ⁹ المرجع السابق ، ص444 — 445.
- ¹⁰ ينظر ، مصطفى غلاييني ، تلق: عبد المنعم خفاجة ، جامع الدروس العربية موسوعة في ثلاثة أجزاء ، ص15.
- ¹¹ ينظر ، المرجع نفسه.
- ¹² ينظر ، المرجع نفسه.
- ¹³ ينظر ، إميل بديع يعقوب ، علوم اللغة العربية — باب الميم ، ص446.
- ¹⁴ ينظر ، المرجع السابق ، ص16.

- ¹⁵ ينظر ، إمبل بديع يعقوب ، علوم اللغة العربية ، ص 447.
- ¹⁶ ينظر ، للمرجع السابق ، ص 16.
- ¹⁷ ينظر ، المرجع السابق ، ص 446.
- ¹⁸ مصطفى غلاييني ، تلق: عبد المنعم خفاجة ، جامع الدروس العربية موسوعة في ثلاثة أجزاء ، ص 13.
- ¹⁹ طه عبد الرحمن ، تجديد المنهج في تقويم التراث ، المركز الثقافي العربي ، ط 2 ، الرباط — المغرب ، 1414هـ - 1993م ، ص 244.
- ²⁰ ينظر ، محمود أحمد نحلة ، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر ، دار المعرفة الجامعة ، بدون: ط ، الاسكندرية ، 2002 ، ص 9.
- ²¹ ينظر ، المرجع نفسه ، ص 9 — 10.
- ²² ينظر ، أحمد فهد صالح شاهين ، النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة ، عالم الكتب الحديث ، ط 1 ، إربد — الأردن ، 2015 ، ص 10.
- ²³ طه عبد الرحمن ، تجديد المنهج في تقويم التراث ، ص 244.
- ²⁴ فرانسواز أرمينكو ، تر: سعيد علوش ، المقاربة التداولية ، الرباط ، 1986 ، ص 7.
- ²⁵ المرجع السابق.
- ²⁶ المرجع نفسه.
- ²⁷ المرجع نفسه.
- ²⁸ المرجع نفسه ، ص 12.
- ²⁹ فرانسواز أرمينكو ، تر: سعيد علوش ، المقاربة التداولية ، ص 11.
- ³⁰ ينظر ، أحمد فهد صالح شاهين ، النظرية التداولية ، ص 12-22.
- ³¹ ينظر ، فرانسواز أرمينكو ، تر: سعيد علوش ، المقاربة التداولية ، ص 8-9.
- ³² نوارى سعودي أبو زيد ، في تداولية الخطاب الأدبي المبادئ والإجراء ، ط 1 ، بدون: دار النشر ، سطيف — الجزائر ، ص 31-32.
- ³³ كمال بشر ، علم اللغة الاجتماعي (مدخل) ، دار الثقافة العربية ، ط 2 ، بيروت ، 1994 ، ص 66.
- ³⁴ بوزيد صابرية ، إنش: هواري بلقاسم ، إشكالية القصيدة في الممارسة النقدية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في مشروع الاتجاهات الجديدة في تحليل الخطاب ، كلية الآداب واللغات والفنون ، قسم اللغة العربية وآدابها ، جامعة وهران ، 2008-2009م ، ص 52.
- ³⁵ طه عبد الرحمن ، تجديد المنهج في تقويم التراث ، ص 98.
- ³⁶ ينظر ، المرجع نفسه.
- ³⁷ المرجع نفسه.
- ³⁸ المرجع نفسه.

- ³⁹ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تح: عبد السلام محمد هارون ، الكتاب كتاب سيبويه ، الناشر مكتبة الخانجي ، ط2 ، القاهرة ، 1408هـ/1988م ، ج2 ، ص78.
- ⁴⁰ المرجع السابق ، ص32.
- ⁴¹ أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي ، عل: أبو فهر محمود محمد شاكر ، دلائل الإعجاز ، بدون: دار النشر ، بدون: ط ، بدون: مكان النشر ، بدون: سنة النشر ، 113..
- ⁴² أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، البيان والتبيين ، تح: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، ط1 ، القاهرة ، 1418هـ / 1998م ، ج1 ، ص138-139.
- ⁴³ أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، تح: عبد السلام محمد هارون ، معجم مقاييس اللغة ، دار الفكر ، ط2 ، مصر 1399هـ - 1979م ، ج3 ، ص105.
- ⁴⁴ محمد علي التهانوي ، تق: رفيق العجم ، تح: علي دحروج ، نقل النص الفارسي إلى العربية: عبد الله الخالدي ، الترجمة الأجنبية: جورج زينات ، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، مكتبة لبنان ناشرون شام ، ط1 ، بيروت - لبنان ، 1996م ، ج1 ، ص196.
- ⁴⁵ عزيزة فوال بابتي ، المعجم المفصل في النحو العربي ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، بيروت - لبنان ، 1413هـ - 1992م ، ص165.
- ⁴⁶ رايح بومعزة ، التحويل في النحو العربي مفهومه - أنواعه - صورته البنية العميقة للصيغ والتراكيب المحولة ، جدار للكتاب العالمي ، ط1 ، (عمان - الأردن) ، عالم الكتب الحديث (إربد - الأردن) ، 1429هـ - 2008م ، ص9.
- ⁴⁷ إيش: إيميل يعقوب ، علوم البلاغة ، دار الجيل ، بدون: ط ، بيروت - لبنان ، 1426هـ - 2005م ، ص51.
- ⁴⁸ عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأباري ، تحق: محمد حسين شمس الدين ، أسرار العربية ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، بيروت - لبنان ، 1418هـ - 1997م ، ص23 - 24.
- ⁴⁹ محمد فاضل السامرائي ، النحو العربي أحكام ومعان ، دار ابن كثير ، ط1 ، 1435هـ - 2014م ، ج1 ، ص15.
- ⁵⁰ أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَرِي ، تح: غازي مختار طليهمات ، اللباب في علل البناء والإعراب ، دار الفكر ، ط1 ، دمشق - سوريا ، 1416هـ - 1995م ، ج1 ، ص48.
- ⁵¹ أحمد الهاشمي ، القواعد الأساسية للغة العربية ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بدون: ط ، بيروت - لبنان ، 1354هـ ، ص16.
- ⁵² المرجع نفسه.
- ⁵³ ينظر ، أحمد مطلوب ، أساليب بلاغية الفصاحة - البلاغة - المعاني ، وكالة المطبوعات شارع فهد السالم ، ط1 ، الكويت ، بدون سنة النشر ، ص132.
- ⁵⁴ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تح: عبد السلام محمد هارون ، الكتاب كتاب سيبويه ، مكتبة الخانجي ، ط3 ، القاهرة - مصر ، 1408هـ - 1988م ، ج1 ، ص23.

- ⁵⁵ محمد خلفاتي ، الجملة العربية دراسة وصفية تحليلية ، دار الكتب العلمية ، ط 1 ، بيروت — لبنان ، 1435 هـ - 2014 م ، ص 38.
- ⁵⁶ ينظر ، المرجع السابق.
- ⁵⁷ ينظر ، راجي الأسمر ، علوم البلاغة ، ص 51 — 52.
- ⁵⁸ ينظر ، عبد الرحمن حسن جنبكه الميداني ، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها وصور من تطبيقاتها بهيكل جديد من طريف وتليد ، دار القلم ، ط 1 ، (دمشق — سوريا) ، الدار الشامية ، (بيروت — لبنان) ، 1416 هـ - 1996 م ، ج 1 ، ص 161.
- ⁵⁹ ينظر ، تأ: جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر ، تح: صالح عبد العظيم الشاعر ، الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط ، مكتبة الآداب ، القاهرة — مصر ، 1431 هـ - 2010 م ، ص 16.
- ⁶⁰ علي رضا ، المرجع في اللغة العربية نحوها وصرفها ، المطبعة السورية ، ط 2 ، حلب ، 1962 م ، ج 1 ، ص 232.
- ⁶¹ محمد علي أبو العباس ، الإعراب الميسر ، دار الطلائع ، بدون: ط ، نصر — القاهرة ، 1417 هـ - 1996 م ، ص 23.
- ⁶² المرجع نفسه.
- ⁶³ ينظر ، محمد علي أبو العباس ، الإعراب الميسر ، ص 61.
- ⁶⁴ ينظر ، المرجع نفسه ، ص 23.
- ⁶⁵ ينظر ، عبد الله محمد النقراط ، الشامل في اللغة العربية ، دار الكتب الوطنية ، ط 1 ، بنغازي — ليبيا ، 2003 ، ص 51 — 52.
- ⁶⁶ عبد الرحمن حسن جنبكه الميداني ، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها وصور من تطبيقاتها بهيكل جديد من طريف وتليد ، ص 194.
- ⁶⁷ ينظر ، المرجع نفسه.
- ⁶⁸ الخطيب القزويني ، تح: محمد عبد القادر الفاضلي ، الإيضاح في علوم البلاغة ، المكتبة العصرية ، بدون: ط ، صيدا — بيروت ، 1424 هـ - 2004 م ، ص 36.
- ⁶⁹ ينظر ، عبد الرحمن حسن جنبكه الميداني ، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها وصور من تطبيقاتها بهيكل جديد من طريف وتليد ، ص 194-195.
- ⁷⁰ ينظر ، المرجع نفسه ، ص 195-196.
- ⁷¹ ينظر ، أحمد مطلوب ، أساليب بلاغية الفصاحة — البلاغة — المعاني ، ص 109.
- ⁷² ينظر ، المرجع نفسه ، ص 86-87.
- ⁷³ عبد الله بن أحمد الفاكهي ، تح: المتولي رمضان أحمد الدميري ، شرح كتاب الحدود في النحو ، بدون دار النشر ، بدون: ط ، الأزهر — مصر ، 1408 هـ - 1988 م ، ص 91.
- ⁷⁴ أحمد الهاشمي ، القواعد الأساسية للغة العربية ، دار الكتب العلمية ، بدون: ط ، بيروت — لبنان ، 1354 هـ ، ص 10.
- ⁷⁵ الخطيب القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، ص 65.

- ⁷⁶ راجي الأسمر ، تعلوم البلاغة ، ص 51.
- ⁷⁷ ينظر ، المرجع نفسه.
- ⁷⁸ ينظر ، عبد الرحمن حسن جنبكه الميداني ، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها وصور من تطبيقاتها بهيكل جديد من طريف وتليد ، ص 452-453.
- ⁷⁹ ينظر ، راجي الأسمر ، علوم البلاغة ، ص 68.
- ⁸⁰ ينظر ، المرجع السابق ، ص 457-459.
- ⁸¹ ينظر ، راجي الأسمر ، علوم البلاغة ، ص 65.
- ⁸² ينظر ، عبد الرحمن حسن جنبكه الميداني ، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها وصور من تطبيقاتها بهيكل جديد من طريف وتليد ، ص 162 – 163.
- ⁸³ ينظر: عمر محمد أبو نواس ، علم المخاطب بين التوجيه النحوي والتداولية ، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها ، جامعة مؤتة ، الكرك – الأردن ، ربيع الثاني 1432هـ - نيسان 2011م ، المجلد (7) ، العدد (2) ، ص 102.
- ⁸⁴ أحمد فهد صالح شاهين ، النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة ، ص 12.
- ⁸⁵ المرجع نفسه.
- ⁸⁶ المرجع نفسه ، ص 16.
- ⁸⁷ المرجع نفسه.
- ⁸⁸ المرجع نفسه.
- ⁸⁹ ابن هشام الأنصاري ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، المكتبة العصرية ، بدون: ط ، صيدا – بيروت ، 1411هـ - 1991م ، ج 1 ، ص 523.
- ⁹⁰ ينظر ، أحمد فهد صالح شاهين ، النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة ، ص 19 – 20.
- ⁹¹ المرجع نفسه ، ص 77 – 78.
- ⁹² العياشي أدراوي ، الاستلزام الحواري في التداول اللساني ، مطابع الدار العربية للعلوم ، ط 1 ، بيروت – لبنان ، 1432هـ - 2011م ، ص 100.
- ⁹³ فاضل صالح السمرائي ، معاني النحو ، مكتبة الجامعة الإسلامية ، ط 2 ، غزة - شركة العاتك - القاهرة - درب الأتراك ، 1423هـ - 2003م ، ج 2 ، ص 37.
- ⁹⁴ ينظر ، عبد الهادي الفضلي ، مختصر النحو ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط 7 ، جدة – المملكة العربية السعودية ، 1400هـ - 1980م ، ص 112.
- ⁹⁵ ينظر ، راجح موعزة ، التحويل في النحو العربي ، ص 56.
- ⁹⁶ الإمام الخطيب القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، ص 46.
- ⁹⁷ المرجع نفسه ، ص 47.
- ⁹⁸ المرجع نفسه ، ص 93 – 94.
- ⁹⁹ ينظر ، المرجع نفسه ، ص 94.

- ¹⁰⁰ إيميل بديع يعقوب ، موسوعة علوم اللغة العربية المحتوى باب الهمزة ، دار الكتب العلمية ، ط 1 ، بيروت — لبنان ، 1427هـ - 2006م ، ج 1 ، ص 288.
- ¹⁰¹ محمد علي أبو العباس ، الإعراب الميسر دراسة في القواعد والمعاني والإعراب تجمع بين الأصالة والمعاصرة ، دار الطلائع ، بدون : ط ، مدينة نصر — القاهرة ، 1417هـ - 1996م ، ص 27 ،
- ¹⁰² أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي ، عل: أبو فهر محمود محمد شاكر ، دلائل الإعجاز ، مكتبة الخانجي ، بدون: ط ، القاهرة ، ص 107.
- ¹⁰³ المرجع نفسه / ص 108.
- ¹⁰⁴ محمد فاضل السامرائي ، النحو العربي أحكام ومعان ، دار ابن كثير ، ط 1 ، بدون: مكان النشر ، 1435هـ - 2014م ، ج 1 ، ص 184.
- ¹⁰⁵ ينظر ، المرجع نفسه.
- ¹⁰⁶ أبو عمرو عثمان بن الحاجب النحوي ، تح: موسى بئاي علوان العليلي ، شرح الوافية نظم الكافية ، مطبعة الآداب في النجف الأشرف ، بدون: ط ، بدون: مكان الطبع ، 1400هـ - 1980م ، ص 306.
- ¹⁰⁷ ينظر ، عباس حسن ، النحو الوافي ، دار المعارف ، ط 3 ، مصر ، ج 1 ، ص 423.
- ¹⁰⁸ ينظر ، علي بن خليل بن أحمد بن سالم علاء الدين البصروي ، تح: عزام عمر الشجراوي ، شرح قواعد البصروية في النحو ، دار البشير ، ط 1 ، عمان ، 1421هـ - 2000م ، ص 97.
- ¹⁰⁹ عباس حسن ، النحو الوافي ، ص 424 — 425.
- ¹¹⁰ ينظر ، جرجي شاهين عطيه ، سلم اللسان في الصرف والنحو والبيان ، دار ريحاني ، ط 4 ، بيروت — لبنان ، بدون سنة النشر ، ص 183.
- ¹¹¹ ينظر ، المرجع السابق ، ص 426 — 427.
- ¹¹² ينظر ، علي رضا ، المرجع في اللغة العربية نحوها وصرفها ، دار الفكر ، ط 2 ، بدون مكان النشر ، 1962 ، ج 1 ، ص 43.
- ¹¹³ ينظر ، بهاء الدين بن عقيل تح: محمد كامل بركات ، المساعد على تسهيل الفوائد ، دار الفكر ، بدون: ط ، دمشق — سوريا ، 1400هـ - 1980م ، ج 1 ، ص 128.
- ¹¹⁴ ينظر ، أحمد الهاشمي ، تد: يوسف الصميلي ، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ، المكتبة العصرية ، بدون: ط ، صيدا — بيروت ، 1999م ، ص 111.
- ¹¹⁵ ينظر ، المرجع نفسه ، ص 109.
- ¹¹⁶ ينظر ، المرجع نفسه.
- ¹¹⁷ ينظر المرجع نفسه.
- ¹¹⁸ ينظر ، جرجي شاهين عطيه ، سلم اللسان في الصرف والنحو والبيان ، دار ريحاني ، ط 4 ، بيروت — لبنان ، بدون سنة ، ص 314.

- ¹¹⁹ أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي ، أبو فهر محمود محمد شاكر ، كتاب دلائل الإعجاز ، ص 106.
- ¹²⁰ المرجع نفسه ، ص 111.
- ¹²¹ 54- فاضل السمرائي ، بمثال واحد ستدرك كيف تتفوق اللغة العربية على سائر اللغات – كم أنت عظيمة يا لغة أهل الجنة ، نشره في 20/05/2020 ، قناة دعوة عقلانية LOGICAL DAAWAH ، تاريخ الانضمام 2018/12/10 ، الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=MyR7QTnp2to>
- ¹²² عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني ، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها وصور من تطبيقاتها بهيكل جديد من طريف وتليد ، ص 451 – 452.
- ¹²³ ينظر ، راجي الأسمر ، علوم البلاغة ، ص 66.
- ¹²⁴ ينظر ، المرجع نفسه .
- ¹²⁵ ينظر ، المرجع نفسه ، ص 67.
- ¹²⁶ ينظر ، المرجع نفسه ، ص 70 – 71.
- ¹²⁷ ينظر ، أحمد الهاشمي ، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ، ص 57.
- ¹²⁸ ينظر ، المرجع نفسه ، ص 58.
- ¹²⁹ ينظر ، عبد العزيز عتيق ، في البلاغة العربية علم المعاني ، دار النهضة العربية ، ط 1 ، بيروت – لبنان ، 1430 هـ - 2009 م ، ص 55.
- ¹³⁰ ينظر ، أحمد الهاشمي ، تد/ يوسف الصميلي ، جواهر البلاغة ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ، ص 238-239.
- ¹³¹ ينظر ، تأ: حفي ناصر وآخرون ، إع: محمد بن فلاح المطيري ، دروس البلاغة ، مكتبة أهل الأثر ، ط 1 ، صباح الناصر – الكويت ، 1425 هـ 2004 م ، ص 112.
- ¹³² عرفات فيصل المناع ، السياق والمعنى دراسة في أساليب النحو العربي ، مؤسسة السياب ، ط 1 ، لندن ، 2013 ، ص 179.
- ¹³³ ينظر ، المرجع نفسه ، ص 180.
- ¹³⁴ ينظر ، المرجع نفسه ، ص 206 – 210.
- ¹³⁵ عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي ، عل: أبو فهر محمود محمد شاكر ، دلائل الإعجاز ، ص 146.
- ¹³⁶ المرجع نفسه .
- ¹³⁷ ينظر ، أحمد فهد صالح شاهين ، النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة ، ص 71.
- ¹³⁸ ينظر ، المرجع نفسه ، ص 73.
- ¹³⁹ المرجع نفسه .
- ¹⁴⁰ ينظر ، المرجع نفسه ، ص 72.

- ¹⁴¹ ينظر ، المرجع نفسه ، ص74.
- ¹⁴² ينظر ، الخطيب القزويني ، تح: محمد عبد القادر الفاضلي ، الإيضاح في علوم البلاغة ، ص45.
- ¹⁴³ راجي الأسمر ، علوم البلاغة ، ص27.
- ¹⁴⁴ ينظر ، المرجع نفسه ، ص32.
- ¹⁴⁵ عرفات فيصل المناع ، السياق والمعنى دراسة في أساليب النحو العربي ، مؤسسة السياب ، ط1 ، بدون: مكان النشر ، بدون: سنة النشر ، ص15 – 16.
- ¹⁴⁶ المرجع نفسه ، ص17.
- ¹⁴⁷ حليلة أحمد عمارة ، الاتجاهات النحوية لدى القدماء دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان – الأردن ، 2005 ، ص95.
- ¹⁴⁸ المرجع نفسه.
- ¹⁴⁹ المرجع نفسه.
- ¹⁵⁰ فاضل صالح السمرائي ، معاني النحو ، شركة العاتك لصناعة الكتاب ، ط2 ، القاهرة – درب الأثرانك ، 1423هـ - 2003م ، ج1 ، ص11-12.
- ¹⁵¹ أبو الفتح عثمان بن جني ، تح ، محمد علي النجار ، الخصائص ، دار الكتب المصرية ، ط2 ، 1372هـ - 1952م ، ج2 ، ص371.